

الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومُسْتَدْرَكُ

دراسة وإعداد

أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان

أحمد بن حنبل

(١٦٤ - ٢٤١ هـ)

أحد الأئمة الأعلام، ومن الأفاضل الذين قلما يجود الزمان بمثلهم. أحاط بالمجد من جميع أطرافه، وبرز في كثير من العلوم، فهو عند المحدثين : إمامهم، وعند الفقهاء : سيدهم، وعند الحفاظ : أميرهم، وعند الشجعان : رائدهم، وعند الثابتين على الحق : قائدهم.

الوضع القائم في عصره :

عاش الإمام أحمد بن حنبل في عصر استقرت الأمور فيه للدولة العباسية، التي ظهر فيها بشكل جلي اعتماد الولاة على العناصر الأعجمية، لتثبيت حكمهم. فاعتمد المأمون على الفرس، والمعتصم على الترك. حتى بدأ الضعف يطغى شيئاً فشيئاً على الدولة العباسية.

ومن الملامح العامة التي تُميّز المدة التي عاشها الإمام أحمد :

١ - البدء في ترجمة الكتب الفلسفية من يونانية، ورومانية، وفارسية، وهندية، بدعم من الولاة.

٢ - نتج من جراء هذا : انتشار البدع في عقائد الناس، وعباداتهم بشكل سريع.

٣ - انتشرت الرافضة والمعتزلة، ودعم الولاة المذهب الاعتزالي خاصة، والقول بخلق القرآن. وأصاب المسلمين محنة وبلاء.

٤ — الطغيان الماديّ الجامح، ليس في قصور الولاة والأمراء فحسب، بل حتى عند عامة الناس.

هذه بعض الملامح الرئيسية التي تميز البيئة التي عاش فيها الإمام أحمد بن حنبل. ويلخص لنا المقرئ رحمه الله تعالى الآثار الناتجة من ترجمة كتب الفلسفة فيقول: «وبتعرّيب المأمون لكتب الفلسفة انتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس، واشتهرت مذاهب الفرق من: القدرية والجهمية والمعتزلة والأشعرية والكرامية والخوارج والروافض والقرامطة والباطنية، حتى ملأت الأرض، وما منهم إلا من نظر في الفلسفة، وسلك من طرقها ما وقع عليه اختياره، فانجر بذلك على الإسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين. أ هـ» (١).

في هذه الفترة الحرجة ولد الإمام أحمد بن حنبل لينصُر الله به الدين، ويعز به أهل السنّة والجماعة، لينطبق عليه حديث أبي هريرة — رضي الله عنه — مرفوعاً: «إنّ الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يُجدّد لها دينها» (٢).

اسمه ونسبه :

هو : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيّان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان ابن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل الذهليّ الشيباني. يلتقي نسبه مع الرسول ﷺ في : نزار بن معد بن عدنان. قدم

(١) الخطط للمقرئ (٣٥٨/٢).

(٢) أخرجه: أبوداود في كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المئة (٤٨٠/٤) ط . دعاس. ورواه الحاكم في كتاب الفتن والملاحم (٥٢٢/٤). والخطيب في تاريخه (٦١/٢). وابن عدي في الكامل (١٢٣/١). ومن طريقه رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣٧/١) ت. سيد صقر. والحديث صححه السيوطي في الجامع الصغير (٧٤/١). والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص ١٢١). والمناوي في فيض القدير (٢٨٢/٢). كما نقل المناوي تصحيح الحاكم والذهبي له. والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٥٠/٢) وصحيح الجامع (١٤٣/٢).

الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده ————— أحمد بن عبدالرحمن بن سليمان الصويان

به والده من مرو وهو حمل، فوضعت أمه في بغداد في ربيع الأول من سنة أربع وستين ومائة. وتوفي أبوه وهو ابن ثلاث سنين، فكفلته أمه. ويُنسب إلى جده لشهرته^(٣).

شيوخه :

سمع الإمام أحمد من عدد كبير من العلماء يصعب حصرهم، ويطول ذكرهم. حيث أكثر الترحال إلى كثير من الأمصار ك : البصرة، والكوفة، والشام، والجزيرة، والحرمين، واليمن، وغيرها.

وأذكر من شيوخه على سبيل المثال :

محمد بن إدريس الشافعي، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وهشيم بن بشير، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني، وغيرهم.

قال الحافظ الذهبي : «فعدة شيوخه الذين روى عنهم في المسند: مئتان وثمانون ونيف»^(٤).

وقال ابن الجزري : «مئتان وثلاثة وثمانون رجلاً»^(٥).

تلاميذه :

سمع من الإمام أحمد عدد كثير من العلماء، ورحل إليه الناس من أماكن بعيدة ليسمعوا منه. وممن سمع منه :

ابنيه عبدالله وصالح، وابن عمه حنبل بن إسحاق، وأبو زُرعة، والبخاري، ومسلم، وأبو داود صاحب السنن — ، والأثرم، وأبو يعلى الموصلي — صاحب المسند — ، والميموني، وابن هانئ، وغيرهم.

(٣) انظر: الحلية (١٦٢/٩) وتاريخ بغداد (٤١٣/٤ — ٤١٤) وتاريخ دمشق (٢١٨/٧) وتاريخ

الإسلام (ص ٥ — ٦) وسير أعلام النبلاء (١٧٨/١١).

(٤) النبلاء (١٨١/١١).

(٥) المصعد الأحمدي (ص ٣٤) ت. أحمد شاكر. وانظر شيوخه في الكتب التي ترجمت له مثل: سير

أعلام النبلاء (١٨٠/١١).

حفظه :

يمتاز الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى بالحفظ الواسع، والاطلاع الكثير، حيث شهد له بذلك حفاظ الأمة ومُحدثوها.

○ قال أبو زُرعة : «حُزرت كتب أحمد يوم مات فبلغت اثني عشر حملاً وعدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه حدّثنا فلان، كل ذلك كان يحفظه على ظهر قلبه»^(٦).

○ وقال عبدالله بن أحمد: قال لي أبو زُرعة: «أبوك يحفظ ألف ألف حديث». فقليل له: وما يدريك؟ قال: «ذاكرته فأخذت عليه الأبواب»^(٧).
ويعلق الحافظ الذهبي على هذا القول، فيقول: «وكانوا يعدّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فُسّر، ونحو ذلك. وإلا فالمتمون المرفوعة القوية لا تبلغ عُشر معشار ذلك»^(٨).

○ وقال علي بن المديني: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، إلا أنه لا يُحدّث إلا من كتابه، ولنا فيه أسوة حسنة»^(٩).
قلت: وهذا من تمام ورعه رحمه الله تعالى.

○ وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «كُتِبَ أبي عشرة آلاف ألف حديث، لم يكتب سواداً في بياض إلا حفظه»^(١٠).

قلت: ما وصل الإمام أحمد إلى هذه المنزلة الرفيعة إلا بحرصه الشديد ومثابرته على طلب العلم، فبقدر ما تعطى العلم من نفسك، فإنه يُظهر لك من كنوزه ودرره. وإليك مصداق ذلك :

(٦) مناقب الإمام (ص ٦٠) وطبقات الشافعية (٢٧/٢) وتاريخ الإسلام (ص ٩) والنبلاء (١١/١٨٨) والشذرات (٩٧/٢).

(٧) تاريخ بغداد (٤٢٠/٤) وتاريخ دمشق (٢٥٦/٩) ومناقب الإمام (ص ٥٩) وطبقات الشافعية (٢٧/٢) وطبقات الحنابلة (٦/١) والنبلاء (١١/١٨٧) والتهذيب (١/٧٤).

(٨) النبلاء (١١/١٨٧).

(٩) الحلية (٩/١٦٥) والجرح والتعديل (١/٦٩) ومن طريقهما ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/٢٤١). والنبلاء (١١/٢٠٠). وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤١).

(١٠) خصائص المسند (ص ٢٢) وطبقات الشافعية (٢/٣١).

○ قال الخلال: حدثنا أبو إسماعيل الترمذي، سمعت قتيبة بن سعيد يقول: «كان وكيع إذا كانت العتمة ينصرف معه أحمد بن حنبل، فيقف على الباب فيذاكره، فأخذ وكيع ليلة بعضادتي الباب، ثم قال: يا أبا عبدالله، أريد أن ألقى عليك حديث سفيان، قال: هات. قال: تحفظ عن سفيان عن سلمة بن كهيل كذا؟ قال: نعم حدثنا يحيى، فيقول: سلمة كذا وكذا؟ فيقول: حدثنا عبدالرحمن، فيقول: عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول: أنت حدثتنا، حتى يفرغ من سلمة، ثم يقول أحمد: فتحفظ عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول وكيع: لا، ثم يأخذ في حديث شيخ شيخ، قال: فلم يزل قائماً حتى جاءت الجارية فقالت: قد طلع الكوكب، أو قالت: الزهرة» (١١).

ولهذا نجد الإمام أحمد قد أتقن حديث وكيع إتقاناً جيداً.

○ قال عبدالله بن أحمد: قال لي أبي: «خذ أيّ كتاب شئت من كتب وكيع، فإن شئت تسألني عن الكلام فأخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أخبرك عن الكلام» (١٢).

○ وصدق ابن الجوزي حينما قال عن الإمام أحمد: «كان رضي الله عنه شديد الإقبال على العلم، سافر في طلبه السفر البعيد ووفر على تحصيله الزمان الطويل، ولم يتشاغل بكسب ولا نكاح حتى بلغ منه ما أراد» (١٣).

ثناء الأئمة عليه :

○ قال الإمام الشافعي: «خرجت من بغداد، وما خلقتُ بها أحداً

(١١) مناقب الإمام (ص ٦١) وتاريخ الإسلام (ص ١٠).

(١٢) مناقب الإمام (ص ٦١) وطبقات الشافعية (٢٨/٢) وتاريخ الإسلام (ص ١٠) والنبلاء

(١٨٦/١١). وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤٠).

(١٣) مناقب الإمام (ص ٥٨).

أتقى ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»^(١٤).

وكفى بهذه شهادة من شيخه وإمام عصره محمد بن إدريس رحمه الله تعالى.

○ وقال عبدالرزاق بن همام الصنعاني: «ما قدم علينا أحدٌ كان يشبه أحمد بن حنبل»^(١٥).

○ وقال أيضاً: «ما رأيتُ مثل أحمد بن حنبل»^(١٦).

قلت: قال عبدالرزاق ذلك، وقد رأى أئمة العلم مثل: معمر بن راشد، والإمام مالك، والسفياني، وابن جريج، وابن معين، وغيرهم.

○ وقال إبراهيم الحربي: «كأنَّ الله قد جمع له علم الأولين من كل صنف، يقول ما يرى ويمسك ما شاء»^(١٧).

○ وقال شجاع بن مخلد: سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: «ما بالمصريين — يعني: الكوفة والبصرة — رجلٌ أكرم عليَّ من أحمد بن حنبل»^(١٨).

○ وقال الهيثم بن جميل: «إن عاش هذا الفتى سيكون حجةً على أهل زمانه»^(١٩).

○ وقال أبو جعفر النفيلي: «كان أحمد بن حنبل من أعلام الدين»^(٢٠).

(١٤) الكامل لابن عدي (١٢٧/١) وتاريخ بغداد (٤١٩/٤) ومن طريقة تاريخ دمشق (٢٣٥/٧) ومناقب الإمام (ص ١٠٧) وطبقات الحنابلة (١٨/١) وتاريخ الإسلام (ص ١٢) والنبلاء (١٩٥/١١) والبداية والنهاية (٣٣٥/١٠) والتهذيب (٧٣/١).

(١٥) مناقب الإمام (ص ٦٩).

(١٦) مناقب الإمام (ص ٧٠).

(١٧) مناقب الإمام (ص ٦٢) وطبقات الحنابلة (٦/١) وينحوه في تاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١٨٨/١١).

(١٨) الحلية (١٧١/٩) وتاريخ دمشق (٢٣٧/٧) ومناقب الإمام (ص ٧٢) والنبلاء (١٩٠/١١) والتهذيب (٧٣/١) والمنهج لأحمد (١٤٤/١).

(١٩) الحلية (١٦٢/٩ و ١٦٧) وتاريخ دمشق (٢٤٥/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٢) والنبلاء (١٩٥/١١).

(٢٠) الجرح والتعديل (٦٩/١/١) والحلية (١٦٩/٩) وتاريخ دمشق (٢٤٤/٧) ومناقب الإمام (ص ١٣٠) والنبلاء (٢٠١/١١).

○ وقال إسماعيل بن خليل: «لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان آية» (٢١).

ولو تتبععت ثناء الأئمة عليه لطلال بنا المقام، ولكن أختتم بقول الإمام الذهبي: «كان أحمد عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التأله. أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه؟! وكان مهيباً في ذات الله. حتى قال أبو عبيد — القاسم بن سلام — : ما هبت أحداً في مسألة ما هبت أحمد بن حنبل» (٢٢).

احترام العلماء له :

العلماء لهم منزلة عظيمة ومكانة رفيعة، فهم ورثة الأنبياء، والعلم تاج يرفع من ذكر الإنسان ويُعلي قدره، وكم من أصيل النسب حطه الجهل، وكم من وضع النسب رفعه العلم فوق جميع الناس، وصدق من قال : العلم يرفع بيتاً لا عماد له والجهل يهدم بيت العز والشرف ويزداد فضل الإنسان ومكانته بزيادة علمه وعمله، والإمام أحمد رحمه الله تعالى جمع الأمرين معاً، ممّا جعل شيوخه قبل تلاميذه يقدرونه، ويجلّونه، ويحترمونه، حتى قال إدريس بن عبد الكريم المقرئ : «رأيتُ علماءنا مثل الهيثم بن جميل، ومصعب الزبيري — وذكر (٢٠) عالماً من الحفاظ والفقهاء — فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه، يُعظمون أحمد بن حنبل، ويُجلّونه، ويوقّرونه، ويجلّونه، ويقصدونه للسلام عليه» (٢٣). وقال أحمد بن شيبان: «ما رأيتُ يزيد بن هارون لأحد أشدّ تعظيماً منه لأحمد بن حنبل، وكان يقعه إلى جنبه إذا حدثنا وكان يوقر أحمد بن

(٢١) الحلية (٦٦/٩) وتاريخ بغداد (٤١٨/٤) وتاريخ دمشق (٢٥٠/٧) والنبلاء (٢٠٢/١١).
(٢٢) النبلاء (٢٠٣/١١). وانظر: تاريخ دمشق (٢٤٦/٧) ومناقب الإمام (ص ٢١٢).
(٢٣) الحلية (١٧١/٩) ومن طريقه تاريخ بغداد (٤١٦/٤) ومن طريقهما في تاريخ دمشق (٢٥٤/٧). ومناقب الإمام (ص ١٣٨) وجميعهم من طريق الطبراني. وانظر أيضاً: النبلاء (٢٠٤/١١).

حنبل ولا يمازحه»^(٢٤).

ويزيد بن هارون من شيوخ أحمد ويعتبر من الأئمة الحفاظ الأثبات، ومع ذلك نجده يحترم الإمام أحمد هذا الاحترام. ويزيد بن هارون صاحب نكتة وطرافة، لكنّه يتحرّز من ذلك عند الإمام أحمد. قال خلف بن سالم: «كنا في مجلس يزيد بن هارون، فمزح يزيد مع مستمليه، فتنحج أحمد بن حنبل، فضرب يزيد بيده على جبينه، وقال: ألا أعلمتموني أن أحمد ههنا حتى لا أمزح!!»^(٢٥).

وقال أبو بكر المروزي: أخبرني عبدالله بن المبارك — شيخ سمع منه قديماً، وليس بالخراساني — قال: «كنتُ عند إسماعيل بن عُلَيَّة، فتكلم إنسان فضحك بعضنا، وثم أحمد بن حنبل. فأتينا إسماعيل فوجدناه غضبان، فقال: أتضحكون وعندي أحمد بن حنبل؟!»^(٢٦).

رحم الله الإمام أحمد بن حنبل، فقد كان رجلاً جاداً، متميزاً، حريصاً على وقته، وعلى طلبه للعلم. وهذه الصفات هي التي جعلت شوامخ العلماء يحترمونه ويقدرّونه، حتى أن كثيراً من العلماء كان يسميه بـ: «الإمام» أو «إمامنا»، سواء من شيوخه أو من أقرانه أو من تلاميذه، فمنهم: الإمام المبجل يحيى بن آدم^(٢٧) وعليّ بن المديني الذي قال: «اتخذتُ أحمد بن حنبل إماماً فيما بيني وبين الله»^(٢٨). كما كان يسميه أيضاً بـ: «سيدنا»^(٢٩). وممن يُسميه بالإمام أيضاً: بشر بن الحارث^(٣٠).

(٢٤) تاريخ دمشق (٢٣٢/٧) ومناقب الإمام (ص ٦٧) وتاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١٩٤/١١) والتهذيب (٧٣/١).

(٢٥) الحلية (١٦٩/٩) ومناقب الإمام (ص ٦٧) والنبلاء (١٩٤/١١) والمنهج الأحمد (٧٦/١).

(٢٦) مناقب الإمام (ص ٦٨) والنبلاء (١٩٤/١١).

(٢٧) انظر: تاريخ بغداد (٤١٧/٤) ومناقب الإمام (ص ٧٧) والنبلاء (١٨٩/١١) والتهذيب (٧٣/١).

(٢٨) تاريخ دمشق (٢٤٢/٧) ومناقب الإمام (ص ١٠٩) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠).

(٢٩) الحلية (١٦٥/٩) ومن طريقه تاريخ بغداد (٤١٧/٤) ومن طريقهما في تاريخ دمشق (٢٤٠/٧).

ومناقب الإمام (ص ١٠٩) والنبلاء (٢٠٠/١١) والشذرات (٩٧/٢).

(٣٠) مناقب الإمام (ص ١١٧).

والذهلي^(٣١)، وأبو عبيد القاسم بن سلام^(٣٢)، وقتيبة بن أحمد^(٣٣)،
وأبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن^(٣٤)، وغيرهم^(٣٥).

زهد الإمام أحمد :

عندما تُذبر الدنيا عن الإنسان، ويدعى الزهد فيها، فهو وإن كان
صادقاً في زهده هذا، إلا أن هذا الزهد سهل المنال.
أما حينما تقبل الدنيا بخيلها ورجلها، وتقف بين يدي الإنسان ثم يزهد
فيها، فلا شك أن هذا هو الزهد الحقيقي، الذي تتصاغر عنده النفوس،
ولا يُطبقه إلا القلة الصابرة المحتسبة، النّاظرة لنعيم الآخرة، المعرضة عن
نعيم الدنيا.

والإمام أحمد رحمه الله تعالى من النوع الثاني، وصدق ابن النحاس
حينما قال في الإمام أحمد بن حنبل: «رحمه الله، عن الدنيا ما كان
أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه، وبالصالحين ما كان ألحقه. عُرضت له
الدنيا فأبأها، والبدع فنفاها»^(٣٦).

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى على قول ابن النحاس: «وهذه
حال أئمة المتقين، الذين وصفهم الله في كتابه بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً
يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (سورة السجدة آية ٢٤).

فبالصبر تترك الشهوات، وباليقين تُدفع الشبهات، قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا
بِالنَّحْيِ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ (سورة العصر آية ٣). وقوله تعالى:

﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِيَ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ (سورة ص آية ٤٥)^(٣٧)

- (٣١) مناقب الإمام (ص ١٢٥) والنبلاء (١٩٨/١١).
- (٣٢) مناقب الإمام (ص ١٠٩) والمنهج لأحمد (٧٠/١).
- (٣٣) تاريخ الإسلام (ص ١٢) والتهذيب (٧٤/١).
- (٣٤) الحلية (١٧٦/٩).
- (٣٥) سوف يأتي سبب تسميته بإمام أهل السنة عند الحديث عن المحنة.
- (٣٦) تاريخ دمشق (٢٥٢/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٥).
- (٣٧) إعلام الموقعين (١٣٧/١) وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١٠٣/١).

والحديث عن زهد الإمام أحمد رحمه الله باب يطول، تقتصر على القليل منه : قال صالح بن أحمد : «ربما رأيت أبي يأخذ الكسر، يَنْقُض الغبار عنها، وَيُصَيِّرُهَا فِي قِصْعَةٍ، وَيَصُبُّ عَلَيْهَا مَاءً، ثُمَّ يَأْكُلُهَا بِالْمَلَحِ، وَمَا رَأَيْتُهُ اشْتَرَى رُمَانًا وَلَا سَفْرَجَلًا، وَلَا شَيْئًا مِنَ الْفَاكِهِةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِطَيْخَةٍ فَيَأْكُلُهَا بِخَبْزٍ وَعَنْبًا وَتَمْرًا» (٣٨).

قلت : وهذا من شدة خوفه من الله سبحانه وتعالى، فقد قال المروزي : «كان الإمام أحمد إذا ذكر الموت خنقته العبرة، وكان يقول: الخوف يمنعني أكل الطعام والشراب» (٣٩).

وقال صالح بن أحمد: «قال لي أبي: كانت والدتك في الظلام تَغْزُل غَزْلًا دَقِيقًا، فَتَبِيعَ الْأَسْتَارَ بِدِرْهَمَيْنِ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، فَكَانَ ذَلِكَ قُوْتَنَا. وَكُنَّا إِذَا اشْتَرَيْنَا الشَّيْءَ نَسْتَرُهُ عَنْهُ كَيْلًا يَرَاهُ فَيُوبِخُنَا، وَكَانَ رُبَّمَا تُحْبِزُ لَهُ، فَيَجْعَلُ فِي فَخَّارَةٍ عَدَسًا وَشَحْمًا وَتَمْرَاتٍ وَلَهْرِيْزَ (٤٠)، فَيَجِيءُ الصَّبِيَّانِ فَيَصَوِّتُ بَعْضُهُمَا، فَيُدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا، فَيَضْحَكُونَ وَلَا يَأْكُلُونَ. وَكَانَ يَأْتَدُمُ بِالْخَلِّ كَثِيرًا» (٤١).

وأما عن بيته فيصفه لنا الميموني بقوله : «كان منزل أبي عبدالله ضيقاً صغيراً، وينام في الحر في أسفله» (٤٢).

لذلك لما دخل أحمد بن عيسى المصري ومعه قوم من المحدثين على أبي عبدالله أحمد بن حنبل بالعسكر، فقال له أحمد بن عيسى : «يا أبا عبدالله، ما هذا الغم؟ الإسلام حنيفية سمحة، وبيت واسع!! فنظر إليهم وكان مضطجعاً، فلما خرجوا، قال أبو عبدالله: «ما أريد أن يدخل عليّ

(٣٨) النبلاء (٢٠٨/١١).

(٣٩) تاريخ الإسلام (ص ٢١) والنبلاء (٢١٥/١١) وطبقات الحنابلة (١٢/١).

(٤٠) نوع من التمر.

(٤١) النبلاء (٢٠٨/١١).

(٤٢) النبلاء (٣٢٥/١١).

هؤلاء!» (٤٣).

قلت: لما قرأت هذا الخبر تذكرت قول المصطفى (ﷺ) في صفة الطائفة المنصورة: «لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم...» (٤٤).

وكان الإمام أحمد بن حنبل يرفض التزلف تحت أعتاب السلطان، ويرفض عطايا الولاة بنفس أبيه عزيزة، فقد قال إسحاق بن موسى الأنصاري: «دفع إليّ المأمون مالاً فقال: اقسمه على أصحاب الحديث فإنّ فيهم ضعفاً. فما بقي أحد إلا أخذ، إلا أحمد بن حنبل فإنّه أبي» (٤٥).

بل كان رحمه الله يغضب على أولاده حينما يقبلون جوائز الأمراء، فقد ذكر أحمد بن محمد التستري: أنّ أحمد بن حنبل أتى عليه ثلاثة أيام ما طعم فيها، فبعث إلى صديق له، فاقترض منه دقيقاً، فجهزوه بسرعة، فقال: كيف ذا؟! قالوا: تنور صالح مُسَجَّر فخبزنا فيه، فقال: ارفعوا، وأمر بسدّ باب بينه وبين صالح» (٤٦).

قال الحافظ الذهبي: لكونه أخذ جائزة المتوكل.

قلت: والأمثلة على رد الإمام أحمد جوائز الخلفاء كثيرة، وذلك لأنّه أثر الباقية على الفانية، فقد قال صالح بن أحمد: «قلت لأبي: إنّ أحمد الدورقي أعطي ألف دينار، فقال: يا بني «وَرَزَقَ رَبُّكَ خَيْرَ وَأَبْقَى» (٤٧) (سورة طه: آية ١٣١).

(٤٣) النبلاء (٣٢٥/١١).

(٤٤) أخرجه من حديث معاوية رضي الله عنه: أحمد (٩٣/٤ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠١) والبخاري (٢٩٣/١٣) رقم (٧٣١٢) ومسلم (١٥٢٤/٣) وابن ماجه (٥/١). وأخرجه من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أحمد (٢٤٤/٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢) والدارمي (١٣٢/٢) رقم (٢٤٣٧) والبخاري (٦٣٢/٦) و (٢٩٣/١٣) ومسلم (١٥٢٣/٣) والطبراني في المعجم الكبير (٤٠٢/٢٠ و ٤٠٣). والحديث رواه أيضاً جمع كثير من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. ولهذا عدّه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من الأحاديث المتواترة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٦٩/١) ت. العقل.

(٤٥) الحلية (١٨١/٩) وتاريخ دمشق (٢٦٤/٧).

(٤٦) النبلاء (٢١٤/١١).

(٤٧) النبلاء (٢٠٧/١١).

رحم الله الإمام أحمد فقد حفظ العلم، وحفظ كرامة العلماء، فلم يجعل العلم عبثاً.

رحم الله الإمام أحمد فقد قال: «إذا ذكر الموت هان عليّ كل شيء من أمر الدنيا، وإنما هو طعام دون طعام، ولباس دون لباس، وإنها أيام قلائل، ما أعْدِل بالفقر شيئاً» (٤٨).

ثم إن الإمام أحمد كان يرفض عطايا شيوخه، حتى لو كان محتاجاً لها، فقد روى عبد الله بن أحمد قال: حدّثني أبي قال: «عرض عليّ يزيد بن هارون خمسمائة درهم أو أكثر أو أقل، فلم أقبل منه. وأعطى يحيى بن معين، وأبا مسلم المستملي فأخذا منه» (٤٩).

قال إسحاق بن راهويه: «كنت أنا وأحمد باليمن عند عبدالرزاق، وكنت أنا فوق الغرفة وهو أسفل، وكنتُ إذا جئت إلى موضع اشتريت جارية، قال: فاطلعت على أنّ نفقته فريت، فعرضت عليه فقلت: إن شئت قرضاً، وإن شئت صلة، فأبى. فنظرت فإذا هو ينسج التكب ويبيع وينفق» (٥٠).

كما رفض رحمه الله عطية شيخه عبدالرزاق بن همام الصنعاني لما كان عنده باليمن، مع أنّه كان في أمس الحاجة إليها (٥١).

(٤٨) تاريخ الإسلام (ص ٢١) والنبلاء (٢١٥/١١). وقال محمد بن الحسين الآجري في صفة علماء الدنيا: «... أن يكون أكثر همه معاشه من حيث نهى عنه مخافة الفقر أن ينزل به. لا يقنع بما أعطى مستبطئاً بما لم يجر به المقدور. أن يكون شغل الدنيا دائم في قلبه وذكر الآخرة خطرات. يطلب الدنيا بالتعب والحرص والنصب ويطلب الآخرة بالتسويق والمنى.. يضطرب قلبه ويشغل بطلب رزقه وقد أمر بالطمأنينة فيه إلى ربه، ويطمئن ويسكن عند ذكر الموت وقد ندب إلى أن يخافه، ولا يسكن عند الحذر والخوف من أجل رزقه وقد ضمن له وأمنه الله من أن يفوته ما قدر له، فما آمنه الله منه يخافه وما خوفه الله منه آمنه...» أخلاق العلماء (ص ٩٨) ت. البدر.

(٤٩) انظر: الحلية (١٧٤/٩ - ١٧٥) وتاريخ دمشق (٢٦٣/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٩) والنبلاء (١٩٣/١١).

(٥٠) تاريخ دمشق (٢٦٣/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٩) والنبلاء (١٩٣/١١).

(٥١) انظر: الحلية (١٧٤/٩ - ١٧٥) وتاريخ دمشق (٢٦٣/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٩) والنبلاء (١٩٣/١١).

كما امتنع عن قبول هدية ابن الجروي ومقدارها ثلاثة آلاف دينار، مع الإلحاح الشديد^(٥٢).

قلت : وهذا من تمام توكل الإمام أحمد رحمه الله على الخالق الرازق عز وجل، حيث سئل الإمام أحمد عن التوكل فقال: «قطع الاستشراف بالإيأس من الخلق». فقيل له: فما الحجة فيه؟ قال: «قول إبراهيم — عليه السلام — لما وضع في المنجنيق ثم طرح في النار، اعترض له جبريل — عليه السلام — فقال: هل من حاجة؟ فقال: أمّا إليك فلا. قال: فسل من لك إليه حاجة. فقال: أحبُّ الأمرين إليَّ أحبُّهما إليه»^(٥٣).

وقد وصف زهد الإمام أحمد جمع من معاصريه، من شيوخه وأقرانه وتلاميذه. فمن ذلك: قال يحيى الشامي: «ما رأيتُ أحداً أجمع لكل خير من أحمد، وقد رأيتُ سفيان بن عيينة ووكيعاً وعدة من العلماء. فما رأيت مثل أحمد في : علمه، وفقهه، وزهده، وورعه»^(٥٤).

وقال يحيى بن معين: «كان في أحمد خصال ما رأيتها في عالم قط، كان محدثاً، وكان حافظاً، وكان عالماً، وكان ورعاً، وكان زاهداً، وكان عاقلاً»^(٥٥).

ومن أجمل ما رأيت في وصف زهد الإمام أحمد قول تلميذه: سليمان ابن الأشعث السجستاني — صاحب السنن — : «لقيت مائتين من مشايخ العلم، فما رأيت مثل أحمد بن حنبل لم يكن يخوض في شيء مما يخوض فيه الناس من أمر الدنيا. فإذا ذكر العلم تكلم»^(٥٦).
وقال أبو داود أيضاً : «كانت مجالسة أحمد بن حنبل مجالسة

(٥٢) الحلية (١٧٨/٩) ومن طريقه تاريخ دمشق (٢٦٤/٧) والنبلاء (٢٠٦/١١ و ٢١٤).

(٥٣) تاريخ دمشق (٢٦٧/٧ — ٢٦٨) ومناقب الإمام (ص ١٩٨).

(٥٤) الحلية (١٧٤/٩) ومن طريقه تاريخ دمشق (٢٤٥/٧).

(٥٥) تاريخ دمشق (٢٤٣/٧) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠).

(٥٦) الحلية (١٦٤/٩) وتاريخ دمشق (٢٥٢/٧).

الآخرة. لا يُذكر فيها شيء من الدنيا. ما رأيتُ أحمد ذكر الدنيا قط» (٥٧).
قلت : وأعظم بها من شهادة، من رجل حافظ ثقة مصنف دقيق
العبارة، أحد الذين تتلمذوا وأكثروا عن الإمام أحمد، وعرفه تمام المعرفة.
وأختم حديثي عن زهد الإمام أحمد بقول الحافظ ابن كثير رحمه الله
تعالى : «وقد صنّف أحمد في الزهد كتاباً حافلاً عظيماً، لم يسبق إلى
مثله، ولم يلحقه أحدٌ فيه. والمظنون بل المقطوع به أنّه إنّما كان يأخذ
بما أمكنه منه رحمه الله» (٥٨).

فقه الإمام أحمد :

الحديث عن فقه الإمام أحمد وتضلّعه في هذا الباب يطول، ومن
المعلوم أنّ مذهب الإمام أحمد في الفقه أحد المذاهب المعتمدة، ويعتبر
رابع المذاهب المشهورة.

وقد أقام الإمام أحمد بن حنبل مذهبه الفقهي على خمسة أصول كما
بينها ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى وهي :

الأول : النصوص : فإذا وجد النص أفتى بموجبه ولم يلتفت إلى ما
خالفه ولا من خالفه كائناً من كان.

الثاني : ما أفتى به الصحابة : فإنّبه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يُعرف له
مخالف منهم فيها لم يُعدها إلى غيرها.

الثالث : إذا اختلف الصحابة تخيّر من أقوالهم ما كان أقربها إلى
الكتاب والسنة، ولم يخرج من أقوال الصحابة. فإن لم يتبيّن له موافقة أحد
الأقوال، حكى الخلاف فيها، ولم يجزم بقول.

الرابع : الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب
شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس.

(٥٧) تاريخ دمشق (٢٥٢/٧) ومناقب الإمام (ص ٢١٤) وتاريخ الإسلام (ص ٦). والنبلاء (١٩٩/١١).

(٥٨) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (٣٢٩/١٠).

الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده _____ أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان

وقد بين الإمام ابن القيم المراد بالحديث الضعيف الذي يأخذ به الإمام أحمد، حينما قال رحمه الله تعالى : «وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به. بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى : صحيح وحسن وضعيف، بل إلى : صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس. أ هـ».

الخامس : إذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص، ولا قول صحابة، أو أحد منهم، ولا أثر مرسل أو ضعيف، عدل إلى الأصل الخامس وهو: القياس، فاستعمله للضرورة^(٥٩).

ثم قال الإمام ابن القيم : «فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه، وعليها مدارها. وقد يتوقف في الفتوى، لتعارض الأدلة عنده. أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين.

وكان شديد الكراهة والمنع للإفتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف، كما قال لبعض أصحابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام. وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك، ويدل عليهم، ويمنع من استفتاء من يُعرض عن الحديث، ولا يبيّن مذهبه عليه، ولا يسوغ العمل بفتواه...»^(٦٠).

قلت : ولي ها هنا مع الأصل الرابع وقفة قصيرة: فابن قيم الجوزية تبع في هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى، وإليك قول

(٥٩) إعلام الموقعين للإمام ابن القيم (٢٩/١ - ٣٢).

(٦٠) إعلام الموقعين (٣٢/١ - ٣٣).

شيخ الإسلام : «قولنا إنَّ الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به: الضعيف المتروك، لكنَّ المراد به: الحسن، كحديث: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث: إبراهيم الهجري، وأمثالهما ممَّن يُحسن الترمذي حديثه أو يُصحِّحه» (٦١).

وقال رحمه الله أيضاً : «وأول من عُرف أنَّه قسَّم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف : أبو عيسى الترمذي» (٦٢).
ولي ههنا وقفان :

الأولى : لا يُسلم بأنَّ الترمذي رحمه الله تعالى هو أول من قسم الحديث التقسيم الثلاثي، بل عُرفت هذه القسمة قبله، حيث ورد لفظ التحسين على لسان عدة من العلماء السابقين للإمام الترمذي، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن القيم نفسه عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه حسنَّ حديث ركانة في طلاقه امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فقال ابن القيم: «وقد صحَّح أحمد هذا الحديث وحسنه» (٦٣).

وقد ذكر الإمام عليّ بن المديني حديث عمر بن الخطاب مرفوعاً: «إني مُمسك بحجزكم عن النار». وقال : «هذا حديث حسن الإسناد» (٦٤). لذلك قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في نكته على مقدمة ابن الصلاح: «قد أكثر عليّ بن المديني من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وعلله، وكان الإمام السابق لهذا الاصطلاح. وعنه أخذ: البخاري، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد. وعن البخاري أخذ الترمذي» (٦٥).

(٦١) منهاج السنة النبوية (٢/١٩١).

(٦٢) الفتاوى (٢٣/١٨) وانظر: الفتاوى (٢٥/١٨) وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص ٨٢ - ٨٣) ط لاهور.

(٦٣) إعلام الموقعين (٣/٣١).

(٦٤) العلل لعلي بن المديني (ص ١٠٢).

(٦٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٢٦) وانظر: قوت المقتدي للسيوطي (١/٨).

والذي يدل ذلك على أن الترمذي أخذ هذا الاصطلاح عن الإمام البخاري: أنه نقل عنه في جامعه تحسين بعض الأحاديث، ومنها حديث: «من زرع في أرض قوم بغير إذنه، فليس له من الزرع شيء وله نفقته» قال البخاري: هذا حديث حسن (٦٦).

وكذلك جاء ذكر الحديث الحسن عند الحافظ: أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى (٦٧).

وبهذا يتبين: أن الإمام الترمذي مسبق في هذا الاصطلاح. ولكن لا شك بأن الإمام الترمذي هو الذي نشر هذا التقسيم ونوّه به، قال الحافظ ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوّه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام مشايخه والطبقة التي قبله. كأحمد بن حنبل والبخاري» (٦٨).

الوقف الثانية : هل كان الإمام أحمد بن حنبل يقصد بالحديث الضعيف: الحديث الحسن؟! هذا أمر لا يُسلّم به، لأنّ الإمام أحمد يحتاج بالحديث المرسل كما نص على ذلك ابن القيم، والمرسل كما هو معلوم: نوع من أنواع الحديث الضعيف! ثم لو كان الإمام أحمد يقصد بالحديث الضعيف: «الحديث الحسن» للزم من كلام ابن القيم أن الإمام أحمد يُقدّم قول الصحابي على الحديث الحسن — على حسب ما قرره ابن القيم في ترتيب الأصول التي اعتمد عليها أحمد — وهذا مما لم يقله أحد من أهل العلم.

لكن مع هذا لا شك في أن الإمام أحمد بن حنبل لا يقصد بالحديث

(٦٦) سنن الترمذي: كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنه (٦٤٨/٣) رقم (١٣٦٦).

(٦٧) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص ٢٠٣).

(٦٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٢). وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢٠٣).

الضعيف — الذي يقدمه على القياس — هو الباطل أو المنكر أو ما في روايته متهم. بل كان يُقدم الحديث الضعيف ضعفاً محتملاً على القياس، كما حرّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم.

بعد هذا العرض الموجز في أصول مذهب الإمام أحمد أقول: إنَّ الإمام أحمد بن حنبل أحد المحدثين البارزين، جمع مع علمه بالحديث ورجاله فقهاً استطاع به أن يعرف دلائل النصوص ومراميها. فقد قال إسحاق بن راهويه رحمه الله تعالى: «كنت أجالس بالعراق: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا، وكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة. فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا. فأقول: أليس هذا صَحَّ بإجماع منّا؟ فيقولون: نعم. فأقول: ما مراده، ما تفسيره، ما فقهه؟! فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل» (٦٩).

وقد أثنى كثير من العلماء على فقه الإمام أحمد بن حنبل ثناءً عظيماً، ومن ذلك ما قاله شيخه عبدالرزاق بن همام: «ما رأيتُ أفقه من أحمد بن حنبل ولا أورع» (٧٠).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى العلم إلى أربعة: إلى أحمد بن حنبل وهو أفقههم فيه، وإلى ابن أبي شيبة وهو أحفظهم له، وإلى علي بن المديني وهو أعلمهم به، وإلى يحيى بن معين وهو أكتبهم له» (٧١).

وهذه شهادة جليلة من أبي عبيد الذي قال عنه إبراهيم الحربي: «رأيتُ أبا عبيد القاسم بن سلام ما مثله إلا بجبل نُفخ فيه روح» (٧٢)،

(٦٩) تاريخ بغداد (٤/٤١٩) ومن طريقه في تاريخ دمشق (٧/٢٥٥) ومناقب الإمام (ص ٦٣) وتاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١١/١٨٨).

(٧٠) تاريخ دمشق (٧/٢٣٣) ومناقب الإمام (ص ٦٩) وتاريخ الإسلام (ص ١١) والنبلاء (١١/١٩٥) والتهذيب (١/٧٥).

(٧١) تاريخ بغداد (١٠/٦٩) وتاريخ دمشق (٧/٢٤٧) ومناقب الإمام (ص ٦٩) والنبلاء (١١/١٢٤) وتذكرة الحفاظ (٢/٤٣٣) والتهذيب (٢/٤٣٣) والتهذيب (٦/٣) والشذرات (٢/٨٥) والمنهج الأحمد (١/٥٦).

(٧٢) مناقب الإمام (ص ٦٢).

وقال عنه ابن القيم: «كان جبلاً نفخ فيه الروح علماً وجلالة ونبلاً وأدباً» (٧٣).

كان الإمام الفقيه أبو ثور رحمه الله تعالى يُفضِّل أحمد بن حنبل على سفيان الثوري في الفقه والعلم، حيث قال: «أحمد بن حنبل أعلم من الثوري وأفقه» (٧٤). لذلك كان أبو ثور يحترم آراء الإمام أحمد ويُفتي بها. قال المروزي: «حضرت أبا ثور وقد سُئل عن مسألة. فقال: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخنا وإمامنا فيها كذا وكذا» (٧٥).

وقال ابنُ مأكولا: «كان أعلم النَّاس بمذاهب الصحابة والتابعين» (٧٦). وقال ابن الجوزي يصف فقه أحمد: «قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناءً لا يعرفه أكثرهم، وخرج من دقيق الفقه ما ليس نراه لأحد منهم، وانفرد بما سلموه له من الحفظ، وشاركهم وربما زاد على كبارهم» (٧٧).

الإمام أحمد والجرح والتعديل :

كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من أئمة الجرح والتعديل، عارفاً بالرجال وعلل الحديث، نقاداً بارعاً يُعتمد عليه.

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي: «أنتم أعلم بالحديث والرجال — يعني : الإمام أحمد — فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني، إن شاء يكون كوفياً، أو شاء شامياً حتى أذهب إليه إن كان صحيحاً» (٧٨).

(٧٣) إعلام الموقعين (٢٨/١).

(٧٤) مناقب الإمام (ص ١٢٤) وطبقات الحنابلة (٧/١) وتاريخ الإسلام (ص ١٥) والنبلاء (١٩٧/١١) والمنهج الأحمد (٣٢٢/١).

(٧٥) تاريخ بغداد (٤١٧/٤) وتاريخ دمشق (٢٤٥/٧) ومناقب الإمام (ص ١٢٤) وتاريخ الإسلام (ص ١٤) والنبلاء (١٩٧/١١).

(٧٦) تهذيب التهذيب (٧٥/١).

(٧٧) مناقب الإمام (ص ٦٤).

(٧٨) طبقات الحنابلة (٦/١).

وقال أبو حاتم: «كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث، لصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه. وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم. جعله أصلاً وبني عليه» (٧٩).

وقال الحسن بن محمد الخلال: قال عبد الرزاق الصنعاني: «رحل إلينا من العراق أربعة من رؤساء الحديث: الشاذكوني وكان أحفظهم للحديث، وابن المديني وكان أعرفهم باختلافه، ويحيى بن معين وكان أعلمهم بالرجال، وأحمد بن حنبل وكان أجمعهم لذلك كله» (٨٠).

وقال أبو يعلى: «هو إمام في الجرح والتعديل، والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل» (٨١).

وقد قسم الإمام الذهبي المتكلمين في الرجال إلى ثلاثة أقسام، جعل الإمام أحمد في القسم الثالث حيث وصف أصحاب هذا القسم بأنهم: «معتدلون منصفون» (٨٢).

كما قال عنه الحافظ الذهبي: «سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف، واعتدال، وورع في المقال» (٨٣).

قلت: وكتابه: «العلل والرجال» و «الأسماء والكنى» يشهدان بتضلع الإمام أحمد في هذا العلم الجليل، وأنه وصل إلى منزلة ليست لكثير من الأئمة.

محنة الإمام أحمد بن حنبل :

ذكرت في بداية حديثي عن الإمام أحمد أنه — رحمه الله تعالى —

(٧٩) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص ٣٠٢). وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤٢).

(٨٠) مناقب الإمام (ص ٦٩). وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤١).

(٨١) طبقات الحنابلة (٥/١).

(٨٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨) ت. عبدالفتاح أبو غدة.

(٨٣) المرجع السابق. وانظر: المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ٩٣).

عاش في زمن استقرت فيه الأمور للدولة العباسية. ولكن ما لبث أن ظهر اعتماد المأمون على الجيش الفارسي لكي يستطيع التغلب على أخيه الأمين. وتم له ذلك فعلاً، ومنذ ذلك الحين بدأ تسرب الأعاجم إلى دار الخلافة. حتى جاء المعتصم من بعده فاعتمد على الترك الذين قوي نفوذهم بمرور الزمن. حتى جاء اليوم الذي اعتدوا فيه على الخلفاء وعاثوا في الأرض الفساد. وانقسمت الدولة الأم بعد ذلك انقسامات عديدة. كل ذلك بسبب الجهل الشديد بمبدأ من أعظم المبادئ الإسلامية، هو: «مبدأ الولاء والبراء».

وصدق الحق سبحانه وتعالى حينما قال في محكم التنزيل :

﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ
أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾

(سورة المجادلة آية ٢٢).

وفي عصر المأمون، استطاع المعتزلة التسلل إلى قلب المأمون، وأقنعوه بمسلكهم الفلسفي في التفكير الذي نتج عنه: إنكار صفات الخالق سبحانه وتعالى، ومن بينها صفة الكلام، ومن ثم دعوة المأمون العلماء إلى القول بخلق القرآن.

وأراد المأمون أن يحمل الناس على ذلك، إلا أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى أبى واستعصم وثبت على الحق، في الوقت الذي تراجع فيه كثير من أهل العلم عن قول الحق.

ثبت الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الساحة وحده، وآثر الباقية على الفانية، وظل صابراً محتسباً، وأصبح بحق رجلاً بأمه. فأمر المأمون بضربه وحبسه، حتى مات المأمون. فأوصى المعتصم من بعده بأن يقول مقالته بخلق القرآن. ومن ثم بدأ المعتصم ينفذ هذه الوصية، فضرب الإمام أحمد بالسياط حتى أغمى عليه، وأهانته أشد الإهانة. واستمر حبسه نحواً

من ثمانية وعشرين شهراً، وقيل بضعة وثلاثين شهراً. وكان يُصلي وينام والقيّد في رجله.

وفي كل يوم يرسل إليه الخليفة المعتصم من يُناظره وكان كلام الإمام أحمد واحداً لا يتغيّر. حتى غضب عليه المعتصم وهدده وشتمه، وأمر بالشدة في جلده، وزاد في قيده. والإمام أحمد صابر محتسب ثابت ثبوت الجبال الرواسي.

قال أبو شعيب الحراني: «كنا مع أبي عبيد القاسم بن سلام بباب المعتصم، وأحمد بن حنبل يُضرب. قال: فجعل أبو عبيد يقول: أ يضربُ سيدنا لاصبر؟! أ يضرب سيدنا لاصبر؟! قال أبو شعيب: فقلت:

ضربوا ابن حنبل بالسياط بظلمهم

بغياً فثبّت بالثبات الأنور

قال الموفق حين مُدّد بينهم

مدّ الأديم مع الصعيد القرر

إنّي أموت ولا أبوء بفجرة

تُصلى بوائقها محل المفترى»^(٨٤)

ثم أطلق سراح الإمام أحمد، فعاد رحمه الله تعالى إلى التدريس بالمسجد بعد أن شفاه الله من جراحاته إلى أن مات المعتصم.

ثم تولى الخلافة من بعده ابنه الواثق الذي أظهر ما أظهر من المحنة والميل إلى ابن أبي دؤاد — رأس المعتزلة — وأصحابه. واشتد الأمر على أهل بغداد. فمُنِع الإمام أحمد من الخروج للدرس والاجتماع للناس. فانقطع الإمام أحمد عن التدريس مدة تزيد على خمس سنوات، حتى توفي الواثق سنة (٢٣٢هـ).

ثم تولى الخلافة المتوكل رحمه الله تعالى، الذي أعاد الحق إلى نصابه،

ونصر الله على يديه السنّة وأعزّ الله به أهلها، حتى قيل: «أبوبكر في الردّة، وعمر بن عبدالعزيز في رده المظالم، والمتوكل في إحياء السنّة وإماتة التجهم»^(٨٥).

وأمر المتوكل المحدثين بأن يُحدّثوا بأحاديث الصفات والرؤية. وقال في ذلك أبوبكر بن الخبازة :

وبعد فإنّ السنّة اليوم أصبحت
معزّزة حتى كأن لم تُدَلَّل
تصول وتسطو إذا أقيم منارها
وحط منار الإفاك والزور من عل
وولّى أخو الإبداع في الدّين هارباً
إلى النّار يهوى مُدبراً غير مقبل
شفى الله منهم بالخليفة جعفر
خليفته ذي السنّة المتوكّل
خليفة ربي وابن عم نبيّه
وخير بني العبّاس من منهم ولي
وجامع شمل الدّين بعد تشّت

وفاري رؤوس المارقين بمنصل»^(٨٦)

هذا ملخص المحنة التي مر بها الإمام أحمد بن حنبل^(٨٧). وكما نرى فإنّ الإمام أحمد وقف موقفاً عظيماً لا يناله إلا أهل العزم من الرجال المخلصين. يقول الشيخ أحمد شاكر في موقف الإمام أحمد: «أما أولوا العزم من الأئمة الهداة، فإنهم يأخذون بالعزيمة، ويحتملون الأذى ويشبتون،

(٨٥) البداية والنهاية (٣٣٧/١٠).

(٨٦) تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص ٢٣٠).

(٨٧) انظر خير المحنة في: «محنة ابن حنبل» لحنبل بن إسحاق. ت. نغش. ومناقب الإمام (ص) وسير أعلام النبلاء (٢٣٧/١١) وما بعدها. وتاريخ الإسلام (ص ٣٥ — ٧١) والبداية والنهاية (٣٣٧/١٠) وغيرها.

وفي سبيل الله ما يلقون. ولو أنهم أخذوا بالتقية، واستساغوا الرخصة لضل الناس من ورائهم يقتدون بهم ولا يعلمون أن هذه تقية، وقد أتى المسلمون من ضعف علمائهم في مواقف الحق.. لا يُجاملون الملوك والحكام فقط! بل يُجاملون كل من طلبوا منه نفعاً أو خافوا ضرراً في الحقير والجليل من أمر الدنيا...، ولقد قال رجل من أئمة هذا العصر المهتدين: كأن المسلمين لم يبلغهم من هداية كتابهم فيما يغشاهم من ظلمات الحوادث غير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولَ مِنْهُمْ قَدْ﴾ (*) .

ثم أصيبوا بجنون التأويل فيما سوى ذلك...» (٨٨).

وقف الإمام أحمد هذا الموقف في الوقت الذي أحجم فيه عامة العلماء عن الحق، وصدق رسول الله (ﷺ) حينما قال في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون». وفي لفظ: «لا يزال ناس من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله عز وجل» (٨٩).

وبعد أن ثبت الله الإمام أحمد على الحق، نُسب إليه مذهب أهل السنة، لأنه صبر على الذب عنها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأحمد ابن حنبل وإن كان قد اشتهر بإمامة السنة والصبر في المحنة، فليس ذلك لأنه انفرد بقول، أو ابتدع قولاً، بل لأن السنة التي كانت موجودة معروفة قبله، علمها ودعا إليها، وصبر على من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا قبل المحنة. فلما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المئة الثالثة — على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق — ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى، وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخروا الرافضة، وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولادة الأمور، فلم

(*) سورة آل عمران من الآية ٢٨.

(٨٨) مقدمة المسند (٩٨/١) الهامش.

(٨٩) حديث صحيح متواتر، تقدم تخرجه (ص ٢٥١).

يوافقهم أهل السنة حتى تهددوا بعضهم بالقتل، وقيدوا بعضهم، وعاقبواهم وأخذوهم بالرغبة والرغبة. وثبت الإمام أحمد على ذلك الأمر حتى حبسوه مرة، ثم طلبوا أصحابهم لمناظرته، فانقطعوا معه في المناظرة يوماً بعد يوم ... (وذكر خبر المحنة).

إلى أن قال ابن تيمية : «... ثم صارت هذه الأمور سبباً في البحث عن مسائل الصفات وما فيها من النصوص والأدلة والشبهات من جانبي المثبتة والنفاة. وصنّف الناس في ذلك مصنفات. وأحمد وغيره من علماء السنة والحديث، ما زالوا يعرفون فساد مذهب الروافض والخوارج والقدرية والجهمية والمرجئة. ولكن بسبب المحنة كثر الكلام، ورفع الله قدر هذا الإمام، فصار إماماً من أئمة السنة وعلماء من أعلامها، لقيامه بإعلامها وإظهارها، وإطلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفي أسرارها، لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأياً. ولهذا قال بعض شيوخ المغرب: المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد. يعني أن مذهب الأئمة في الأصول مذهب واحد، وهو كما قال» (٩٠).

وقال شيخ الإسلام في موضع آخر : «... وأحمد إنما اشتهر أنه إمام أهل السنة، والصابر على المحنة، لما ظهرت محن الجهمية الذين ينفون صفات الله تعالى، ويقولون إن الله لا يرى في الآخرة، وأن القرآن ليس هو كلام الله، بل هو مخلوق من المخلوقات، وأنه تعالى ليس فوق السموات، وأن محمداً لم يعرج إلى الله، وأضلوا بعض ولاية الأمر، فامتحنوا الناس بالرغبة والرغبة، فمن الناس من أجابهم — رغبة — ومن الناس من أجابهم — رهبة — ومنهم من اختفى فلم يظهر لهم. وصار من لم يحبهم قطعوا رزقه وعزلوه عن ولايته، وإن كان أسيراً لم يفكوه ولم يقبلوا شهادته، وربما قتلوه أو حبسوه.

والمحنة مشهورة معروفة، كانت في: إمارة المأمون، والمعتصم، والواثق. ثم رفعها المتوكل، فثبت الله الإمام أحمد فلم يوافقهم على تعطيل صفات الله تعالى، وناظرهم في العلم فقطعهم، وعذبوه فصبر على عذابهم، فجعله الله من الأئمة الذين يهدون بأمره. كما قال تعالى :

﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (*) .

فمن أعطى الصبر واليقين: جعله الله إماماً في الدين. وما تكلم به من السنة فإنما أضيف له لكونه أظهره وأبداه لا لكونه أنشأه وابتدأه. وإلا فالسنة سنة النبي (ﷺ)، فأصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد بن عبد الله (ﷺ)، وما قاله الإمام أحمد هو قول الأئمة قبله، كمالك والثوري، والأوزاعي، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وقول التابعين قبل هؤلاء، وقول الصحابة الذين أخذوه عن النبي (ﷺ)، وأحاديث السنة معروفة في الصحيحين وغيرهما من كتب الإسلام. والنقل عن أحمد وغيره من أئمة السنة متواتر بإثبات صفات الله تعالى، وهؤلاء متبعون في ذلك ما تواتر عن النبي (ﷺ). فأما أن المسلمين يثبتون عقيدتهم في أصول الدين بقوله — أي: بقول الإمام أحمد — أو بقول غيره من العلماء، فهذا لا يقوله إلا جاهل» (٩١).

هذا الثبات العظيم الذي ثبته الإمام أحمد رحمه الله تعالى، جعل علماء عصره يشنون عليه ثناءً كثيراً لشدة إعجابهم به ولاعتراهم بشجاعته وقدرته. وإليك ثناء بعض منهم: قال إسحاق بن راهويه: «لولا أحمد وبذل نفسه لما بذلها لذهب الإسلام» (٩٢).

وحينما عوتب يحيى بن معين في المحنة، قال: «أراد الناس منا أن

(*) سورة السجدة الآية ٢٤.

(٩١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/٢١٤ — ٢١٥). وانظر لوامع الأنوار البهية (١/٦٥).

(٩٢) الحلية (٩/١٧١) ومناقب الإمام (ص ١١٦) وتاريخ الإسلام (ص ١٣) وطبقات الحنابلة (١/١٣).

نكون مثل أحمد بن حنبل، لا والله لا تقدر على أحمد ولا على طريق أحمد» (٩٣).

وعندما قيل لبشر بن الحارث يوم ضرب الإمام أحمد: «قد وجب عليك أن تتكلم! قال: تريدون مني مقام الأنبياء؟! ليس هذا عندي. حفظ الله أحمد من بين يديه ومن خلفه» (٩٤). وقال رحمه الله بعدما ضرب أحمد: «لقد أدخل الكير فخرج ذهبة حمراء» (٩٥).

وما أجمل ما قاله الإمام علي بن المديني واصفاً ثبات أحمد: «أيد الله هذا الدين برجلين لا ثالث لهما: أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة» (٩٦).

آثار الإمام أحمد :

كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى لشدة ورعه وتمسكه بالأثر، يكره تدوين الكتب، لأنه يريد من الناس أن يعتمدوا على ذلك المعين الصافي، والمنهل العذب الذي: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (سورة فصلت آية ٤٢).

كما يعتمدوا على سنة المصطفى (ﷺ)، قال تعالى :

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (سورة النجم آية ٣ و ٤).

وقد قال الرسول (ﷺ) : «إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به،

(٩٣) الحلية (١٦٨/٩) وتاريخ دمشق (٢٤٣/٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٤) وطبقات الحنابلة (١٣/١) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠).

(٩٤) الحلية (١٧٠/٩) وتاريخ دمشق (٢٤٨/٧) ومناقب الإمام (ص ١١٨) وتاريخ الإسلام (ص ١٤) والنبلاء (١٩٧/١١) وطبقات الحنابلة (١٣/١).

(٩٥) الحلية (١٧٠/٩) ومناقب الإمام (ص ١١٧) وتاريخ الإسلام (ص ١٤) والنبلاء (١٩٧/١١) وطبقات الحنابلة (١٣/١) والبداية والنهاية (٣٣٦/١٠) والتهذيب (٧٤/١).

(٩٦) مقدمة الجرح والتعديل (٣٠٨/١) وتاريخ بغداد (٤١٨/٤) ومن طريقه في تاريخ دمشق (٢٤٠/٧) ومناقب الإمام (ص ١١١) والمصعد الأحمدي (ص ٣٧) وطبقات الحنابلة (١٣/١) وتاريخ الإسلام (ص ١٣).

فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ» (٩٧).

وكان الإمام أحمد يُربي تلاميذه على هذا الاتجاه، فقد قال عثمان بن سعيد: قال لي أحمد بن حنبل: «لا تنظر في: كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سُفيان، ولا الشافعي، ولا مالك، وعليك بالأصل» (٩٨). وقال ابن هانئ: سألت أحمد بن حنبل عن كتب أبي ثور؟ فقال: «كتاب ابتدع فهو بدعة». ولم يُعجبه وضع الكتب، وقال: «عليكم بالحديث» (٩٩).

ولكن الله سبحانه وتعالى حفظ لنا شيئاً كثيراً من مسائل الإمام أحمد، قال ابن الجوزي رحمه الله: «وكان ينهى الناس عن كتابة كلامه، فنظر الله إلى حسن قصده فنقلت ألفاظه وحفظت. فقل أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنفوا وجمعوا» (١٠٠).

وقال ابن قيم الجوزية: «وكان أحمد شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يُحبُّ تجريد الحديث ويكره أن يُكتب كلامه، ويشتدُّ عليه جداً. فعلم الله حسن نيته وقصده، فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سقراً، ومن الله سبحانه وتعالى علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل. وجمع خلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو: عشرين سقراً أو أكثر، ورويت فتاواه ومسائله وحُدِّث بها قرناً بعد قرن، فصارت إماماً وقُدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم، حتى أن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلِّدين لغيره، يُعظِّمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقربها من

(٩٧) أخرجه: الحاكم في كتاب العلم (٩٣/١) من حديث ابن عباس وإسناده لا بأس به، وأخرجه:

مالك في الموطأ: كتاب القدر (٨٩٩/٢) بلاغاً. وانظر: السلسلة الصحيحة رقم (١٧٦١).

(٩٨) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩٢).

(٩٩) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩٢). وانظر: إعلام الموقعين (٢٠٦/٤).

(١٠٠) مناقب الإمام أحمد (ص ١٩١).

النصوص وفتاوى الصحابة» (١٠١).

ومن آثار الإمام أحمد :

١ — المسند :

وقد تساءل ابنه عبد الله بن أحمد: كيف يكره أبوه وضع الكتب وقد عمل المسند؟! فأجابه الإمام أحمد: «عملتُ هذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سنة عن رسول الله (ﷺ) رُجع إليه» (١٠٢).

وصدق الإمام أحمد رحمه الله فإنَّ هذا الكتاب الجليل من أكبر كتب السنة التي وصلت إلينا، وأعظمها نفعا، وأغزرها مادة، وقد قال أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني: «هذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث. انتقى من أحاديث كثيرة، ومسموعات وافرة، فجعل إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً» (١٠٣).

طريقة ترتيبه :

المسانيد هي: الكتب التي جمع فيها مؤلفوها أحاديث كل صحابي على حده، بدون النظر إلى موضوعات هذه الأحاديث.

قال الصنعاني: «وشرط أهلها — أي: أهل المسانيد — أن يُفردوا أحاديث كل صحابي على حده — بكسر المهملة — ...» ثم قال: «من غير نظر إلى الأبواب التي تلائم الحديث، كما يصنعه غيرهم من المؤلفين على الكتب والأبواب، ويستقصون جميع حديث ذلك الصحابي كله» (١٠٤).

قلت: وهذا ما عمله الإمام أحمد في مسنده، حيث أفرد أحاديث كل

(١٠١) إعلام الموقعين (٢٠٦/٤).

(١٠٢) ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر (ص ١ ب) وخصائص المسند (ص ٢٢) والمصعد الأحد

(ص ٣٠) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٠٣) خصائص المسند (ص ٢١) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٠٤) توضيح الأفكار للصنعاني (٢٢٨/١).

صحابي على حده، من غير نظرٍ إلى موضوعاتها. فقد تجد حديثاً في غسل الجمعة، ثم يُتبعه بحديث في حكم لبس الحرير، ثم يتبعه بحديث في المواريث... وهكذا^(١٠٥).

وقد رتب الإمام أحمد مسنده بطريقة لم يُسبق إليها، وهي: (١٠٦)

١ — بدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة. في الجزء الأول من:

(ص ٢) إلى (ص ١٩٦).

٢ — ثم مسانيد: عبدالرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة،

والحارث بن خزيمة، ثم سعد مولى أبي بكر. في الجزء الأول من:

(ص ١٩٧) إلى (ص ١٩٩).

٣ — مسانيد أهل البيت رضي الله عنهم. في الجزء الأول من:

(ص ١٩٩) إلى (ص ٢٠٦).

٤ — مسانيد بني هاشم رضي الله عنهم. في الجزء الأول من:

(ص ٢٠٦) إلى (ص ٣٧٤).

٥ — مسانيد المشهورين من الصحابة. في الجزء الأول من:

(ص ٣٧٤) إلى نهايته، والجزء الثاني كله، والجزء الثالث إلى

(ص ٤٠٠).

٦ — مسند المكيين : في الجزء الثالث من : (ص ٤٠٠) إلى نهاية

الجزء.

٧ — مسند المدنيين : في الجزء الرابع من : (ص ٢) إلى (ص ٨٨).

٨ — مسند الشاميين : في الجزء الرابع من : (ص ٨٨) إلى

(ص ٢٣٩).

٩ — مسند الكوفيين : في الجزء الرابع من : (ص ٢٣٩) إلى

(١٠٥) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٤٦/١).

(١٠٦) يعتمد هذا الترتيب على الطبعة الميمنية بالقاهرة (١٣١٣هـ) مصورة المكتب الإسلامي. وقارن

بمقدمة مسند أحمد بتحقيق عبدالقادر عطا ومحمد عاشور (٣١/١).

(ص ٤١٩).

١٠ — مسند البصريين : في الجزء الرابع من : (ص ٤١٩) إلى نهايته،

ومن بداية الجزء الخامس إلى (ص ١١٣).

١١ — مسند الأنصار : في الجزء الخامس من : (ص ١١٣) إلى نهايته،

وفي الجزء السادس من : أوله إلى (ص ٢٩).

١٢ — مسند النساء : في الجزء السادس من : (ص ٢٩) إلى

(ص ٣٨٢). ومن : (ص ٤٠٢) إلى آخر الجزء السادس.

١٣ — مسند القبائل : في الجزء السادس من : (ص ٣٨٣) إلى

(ص ٤٠٣).

هذا الأسلوب من الترتيب للمسند يُكلّف الباحث جهداً وعناءً للبحث عن حديث واحد، لهذا قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى : «ومع جلالة قدر هذا الكتاب، وحُسْن موقعه عند ذوي الألباب، فالوقوف على المقصود منه مُتَعَسِّرٌ، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب مُتَعَذِّرٌ، لأنّه غير مُرتَّب على أبواب السنن، ولا مهذَّب على حروف المعجم لتقريب السنن، وإنّما هو مجموع على مسانيد الرواة من الرجال والنساء، لا يسلم من طَلَب منه حديثاً من نوع من الملل والعناء، إذ قد خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز في جميعه بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النساء...» (١٠٧).

عدد الصحابة في المسند :

بيّن أبو موسى المدني في خصائص المسند أنّ عدد الصحابة في مسند الإمام أحمد: «سبعمئة رجل» (١٠٨). بينما ذكر الجزري عن أبي موسى المدني أنّ عدد الصحابة: نحو سبعمئة رجل، ومن النساء مائة

(١٠٧) ترتيب أسماء الصحابة للحافظ ابن عساكر (ص ١ ب).

(١٠٨) خصائص المسند لأبي موسى المدني (ص ٢٣).

ونيف، ثم قال: «قد عددتهم لَمَّا أفردتهم في كتابي المسند فبلغوا: ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء الصحابات. وعددت النساء الصحابات فبلغن: ستاً وتسعين. واشتمل المسند على نحو: ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم»^(١٠٩).

وبلغ عدد الصحابة في مسند أحمد بن حنبل على حسب فهرس الشيخ محمد ناصر الدين الألباني الذي وضعه المكتب الإسلامي في مقدمة الجزء الأول للمسند: «أربعة وتسعمائة صحابي، بمن فيهم من النساء أو الذين لم ترد تسميتهم»^(١١٠).

عدد أحاديث المسند :

أختلف في عدد أحاديث مسند الإمام أحمد اختلافاً كثيراً، فمن قائل: بأنه ثلاثون ألف حديث^(١١١)، ومن قائل: بأنه أربعون ألف حديث^(١١٢). ويقول الحافظ ابن عساكر: «والكتاب كبير العدد والحجم، مشهور عند أرباب العلم، تبلغ عدد أحاديثه: ثلاثين ألفاً سوى المعاد، وغير ما ألحق به ابنه عبدالله من عالي الإسناد»^(١١٣). ويقول الأستاذ أحمد شاكر: «هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً»^(١١٤). وقدّرهما جولد تسهير بما يتراوح بين: (٢٨) إلى (٢٩) ألف حديث^(١١٥). وتابعه على هذا التقدير: نالينو المستشرق الإيطالي^(١١٦).

- (١٠٩) المصعد أحمد للجزري (ص ٣٤).
 (١١٠) سقط من فهرس الألباني بعض الأسماء مثل: أبي سيارة المتعي. انظر: طرق تخريج حديث الرسول (ص ١٤٤).
 (١١١) انظر: مناقب الإمام أحمد (ص ١٩١).
 (١١٢) انظر: الفهرست لابن النديم (ص ٣٢٠) وخصائص المسند (ص ٢٣).
 (١١٣) ترتيب أسماء الصحابة للحافظ ابن عساكر (ص ١ أ).
 (١١٤) انظر: خصائص المسند (ص ٢٣) (الهامش).
 (١١٥) انظر: دائرة المعارف الإسلامية (١/١٩٩ - ٢٠٠) النسخة الفرنسية، مادة: أحمد بن حنبل.
 (١١٦) انظر: دائرة المعارف الإيطالية (٢/٢٩) مادة: أحمد بن حنبل. استفدت هذا والذي قبله من تعليق الأستاذ: «عبدالعزیز عبدالحق» على كتاب: «أحمد بن حنبل والمحنة» ل: «ولتر ملفيل» (ص ٦٠).

وقد قام أخي الفاضل : عادل عبد الشكور الزرقي بترقيم أحاديث المسند حديثاً حديثاً، وبلغ عدد الأحاديث على حسب ترقيمه : (٢٧٥١٧) حديثاً، مع المكرر. وبلغ عدد زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل : (٦٤٢) حديثاً.

قلت : ويحتوي المسند على أحاديث متكررة في أماكن مختلفة، بل قد تجد أن الحديث الواحد يتكرر في الصفحة الواحدة. وينفي الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى أن يكون هذا التكرار من عمل الإمام أحمد ابن حنبل، حيث قال : «ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى» (١١٧). ثم يُبرر ذلك بسببين :

الأول : أن الإمام أحمد عاجلته المنية ولمَّا يعمل على ترتيبه، لذلك لمَّا أحس الإمام بدنو أجله أسرع بقراءته على أهل بيته.

الثاني : أن هذا قد يكون ناتجاً من رواة الكتاب كالقطيعي مثلاً.

قلت : ومن خلال التتبع والاستقراء لكثير من أحاديث مسند الإمام أحمد وجدت أن معظم الأحاديث المتكررة يكون فيها زيادة علم في الإسناد، أقله أن يختلف شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، أو يكون زيادة علم في المتن. ومثال ذلك :

١ — حديث : الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنه أنه : «كان ردف النبي ﷺ من جمع — يعني : المزدلفة — فما زال يلبي حتى رمى الجمرة» (١١٨).

هذا الحديث تكرر : (٢٠) مرة، أو يزيد، ومع ذلك لا يوجد حديث كالذي قبله. فإمَّا أن يختلف شيخ الإمام أحمد — وهذا

(١١٧) ترتيب أسماء الصحابة للحافظ ابن عساكر (ص ٢ أ).

(١١٨) انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/٢١٠ - ٢١١).

أكثره — وإما أن يختلف أكثر الإسناد أو المتن.

٢ — قال الإمام أحمد : ثنا سفيان عن عمرو عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبي شريح الخزاعي قال : قال رسول الله ﷺ : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه. من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره. من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (١١٩).

قلت : وهذا حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد في مكان آخر بزيادة في متنه، وإليك لفظه : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة، الضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، لا يحل له أن يشوى عنده حتى يخرجه» (١٢٠).

ورواه الإمام أحمد في مكان آخر بلفظ : «الضيافة ثلاث، وجائزته يوم وليلة، ولا يحل لأحد أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه. قالوا: يا رسول الله ما يؤثمه؟! قال: يقيم عنده ولا يجد شيئاً يقوته» (١٢١).

قلت: فكما ترى تكرر الحديث في أماكن متعددة، ولكن في كل مكان نحصل على فائدة جديدة. والأمثلة من هذا النوع في المسند كثيرة أكتفي بما ذكر.

انتقاء المسند :

انتقى الإمام أحمد مسنده من عدد كبير من الأحاديث النبوية التي وقف عليها. وجاء نتيجة عمل شاق، ورحلات طويلة وبعيدة، لاقى فيها

(١١٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨٤/٦).

(١٢٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨٥/٦).

(١٢١) مسند أحمد (٤٨٦/٦). والحديث أخرجه البخاري (٥٣١/١٠) رقم (٦١٣٥) ومسلم (٦٩/١) وغيرهم.

ما لاقى من التعب والإجهاد والتنقل، والسهر ليالٍ طوال. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يرفعه بكل حرف من حروف مسنده درجات.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: «خرَّج أبي المسند من سبعمائة ألف حديث» (١٢٢).

وقال حنبل بن إسحاق: «جمعنا عمي — يعني الإمام أحمد — لي ولصالح ولعبد الله، وقرأ علينا المسند وما سمعه منه — يعني تاماً — غيرنا. وقال لنا: إنَّ هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا ليس بحجة» (١٢٣).

قال الإمام ابن قيم الجوزية: «هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه، وهي صحيحة بلا شك» (١٢٤).

مناقشة العبارة السابقة :

تأمل قول الإمام أحمد السابق: «فإن كان فيه وإلا ليس بحجة». فماذا يقصد الإمام أحمد بقوله هذا ؟!

يجيب على هذا التساؤل ابن الجزري رحمه الله فيقول: «يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في هذا المسند، والله أعلم» (١٢٥).

وقال ابن قيم الجوزية: «وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند. وأجيب عن هذا بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا المسند عنها فلها فيه أصول، ونظائر،

(١٢٢) خصائص المسند (ص ٢٢) والمصعد أحمد (ص ٣١) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٢٣) خصائص المسند (ص ٢١) والمصعد أحمد (ص ٣١) وترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر

(ص ١ ب) ومناقب الإمام (ص ١٩١) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٢٤) الفروسية لابن القيم (ص ٦٩).

(١٢٥) المصعد أحمد (ص ٣١).

وشواهد. وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة» (١٢٦).

وهناك إشكال آخر ألا وهو: أن هناك أحاديث صحاح ليست في مسند الإمام أحمد كحديث عائشة الطويل المعروف بحديث: أم زرع (١٢٧).

فأجيب عن ذلك: «أن الإمام أحمد شرع في جمع المسند فكتبه في أوراق مفردة ومفرقة في أجزاء منفردة، على نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلولمنية قبل حصول الأمنية، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقى على حاله. ثم إن ابنه عبدالله ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويمائله، فسمع القطيعي من كتبه تلك النسخة على ما يظفر به منها فوق الاختلاط من المسانيد، والتكرار من هذا الوجه قديم فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل (١٢٨) قلت: وبهذا يتبين أن المسند مشتمل على أصول الأحاديث النبوية الشريفة، ولذلك عندما سئل أبو الحسين اليونيني: «أنت تحفظ الكتب الستة؟! فقال: أحفظها وما أحفظها!! فقل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل. أو قال: وما في الكتب هو في المسند — يعني إلا قليل — وأصله في المسند، فأنا أحفظها بهذا الوجه، أو كما قال رحمه الله» (١٢٩).

شرط الإمام أحمد في المسند :

قبل أن أبدأ بشرط الإمام أحمد في مسنده، أود أن أذكر شرط أهل

(١٢٦) الفروسيه لابن قيم الجوزية (ص ٦٩).

(١٢٧) أخرجه: البخاري في النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٢٥٤/٩) والحديث شرحه عياض في مصنف خاص، مطبوع في المغرب.

(١٢٨) المصعد الأحمد (ص ٣٠ — ٣١).

(١٢٩) المصعد الأحمد (ص ٣٢).

المسانيد عموماً، لكي تتضح لنا الصورة.

يقول الحافظ ابن الصلاح : «فهذه عاداتهم — أي: أصحاب المسانيد — أن يُخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به» (١٣٠).

ويقول النووي : «وأما مسند أحمد بن حنبل، وأبي داود الطيالسي، وغيرهما من المسانيد، فلا تلتحق بالأصول الخمسة، وما أشبهها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما فيها» (١٣١).

ويعلل السيوطي ذلك بقوله : «لأن المصنّف على الأبواب إنما يورد أصح ما فيه ليصلح للاحتجاج» (١٣٢).

وقال العراقي في ألفيته :

«ودونها في رتبة ما جعل على المسانيد فيدعي الجفلا
كمسند الطيالسي وأحمدا وعده الدارمي انثقاد» (١٣٣)

ويقول السخاوي في شرحه لهذه الأبيات : «ودونها في رتبة، أي: رتبة الاحتجاج الذي هو أصل بقية المبوين، ما جعل على المسانيد التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حده، من غير تقييد بالمحتج به» (١٣٤).

والخلاصة في ذلك: أن أهل المسانيد عموماً، لا يشترطون الرواية عن من يُحتج به فقط، بل يروون حديث من لا يُحتج به أيضاً.

والآن أعود لمسند الإمام أحمد فأقول: هل هذا هو شرط الإمام أحمد في مسنده؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول: إن هذا ليس على إطلاقه، بل ثبت لدينا أن الإمام أحمد قام بتنقيح المسند من كثير من الرجال الذين

(١٣٠) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥).

(١٣١) تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي (١/ ١٧٠ - ١٧٢).

(١٣٢) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٧٢).

(١٣٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/ ٦٣).

(١٣٤) فتح المغيث (١/ ٨٧).

يرى عدم الاحتجاج بحديثهم، وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

روى أبو موسى المديني بسنده إلى عبدالله بن أحمد بن حنبل أنه قال: «سألت أبي عن عبدالعزيز بن أبان فقال: لم أخرج عنه في المسند شيئاً، قد أخرجت عنه على غير وجه الحديث لما حدث بحديث المواقيت تركته» (١٣٥).

وقال ابن المديني: «أخبرنا ابن الحصين بإسناده: حدثنا عبدالله، حدثني عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن محمد بن سالم، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فيما سقت السماء العشر، وما يُسقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر». قال أبو عبد الرحمن — يعني: عبدالله بن أحمد — فحدثت أبي بحديث عثمان عن جرير فأنكره جداً، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده، وإنكاره حديثه» (١٣٦).

كما ضرب الإمام أحمد رحمه الله تعالى على حديث عمرو بن خالد وغيره (١٣٧).

نتيجة لهذه الأمثلة وما يشبهها ظن أبو موسى المديني أن الإمام أحمد لم يورد في مسنده إلا ما صح عنده، لذلك قال رحمه الله: «ولم يُخرج إلا عما ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته» (١٣٨). وقال أيضاً: «ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده قد احتاط فيه إسناداً وممتناً ولم يُورد فيه إلا ما صح عنده» (١٣٩) ثم ساق بعض الأدلة التي ذكرت آنفاً.

(١٣٥) خصائص المسند (ص ٢٢) والمصعد الأحمد (ص ٣٤) وطبقات الشافعية (٣١/٢).

(١٣٦) خصائص المسند (ص ٢٥).

(١٣٧) انظر: خصائص المسند (ص ٢٤ — ٢٧).

(١٣٨) المرجع السابق (ص ٢٢).

(١٣٩) المرجع السابق (ص ٢٤).

قلت : وهذا غير مسلم به لأبي موسى المديني، حيث أن مُسْنَدَ الإمام أحمد يحتوي على عدد لا بأس به من الأحاديث الضعيفة، وقد عمل الشيخ أحمد شاكر إحصاءً لعدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة، بلغت في نهاية تحقيقه للمجلد الخامس عشر: (٧٢٤٦) حديثاً صحيحاً وحسناً، و (٨٥٣) حديثاً ضعيفاً^(١٤٠).

وقد ناقش الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى رأى المديني بشيء من التفصيل، في معرض الرد على من قال: بأن كل ما سكت عنه أحمد في المسند فهو صحيح عنده، فقال رحمه الله تعالى : «فإن هذه المقدمة لا مُسْتَدَلُّ لها بالبرهان، بل أهل الحديث كلهم على خلافها. والإمام أحمد لم يشترط في مسنده الصحيح ولا التزمه. وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها كما روى حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة يرفعه: إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان^(١٤١)».

وقال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يُحَدِّث العلاء بهذا حديث أنكر من هذا. وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يُحَدِّث به ثم ساق ابن القيم أمثلة كثيرة من هذا النوع، إلى أن قال: «وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء كتاباً كبيراً والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحاً عنده، حتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره. وبهذا يُعرف وهم الحافظ أبي موسى المديني في قوله: إن ما خرَّجه الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده. فإن أحمد لم يقل ذلك قط ولا قال ما يدل عليه بل قال ما يدل على خلاف ذلك^(١٤٢)».

(١٤٠) انظر: المسند (٢٤٧/١٥) ت. أحمد شاكر.

(١٤١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٤٢/٢).

(١٤٢) الفروسيه لابن القيم (ص ٦٤ - ٦٩).

درجة أحاديث المسند :

انطلاقاً من المبحث السابق اختلف بعض العلماء في درجة أحاديث المسند، فمنهم من قال: إنَّ فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، ومنهم من قال: بأنَّه صحيح، وتوسط أناس منهم فقالوا بأنَّ فيه أحاديث ضعيفة، ولكنها قليلة مقارنة بعدد أحاديث الكتاب، وينفون وجود الأحاديث الموضوعة فيه.

فمن العلماء الذين قالوا بأنَّه صحيح: أبو موسى المديني كما تقدم، وقد ردَّ عليه الحافظ ابن كثير فقال: «وأما قول الحافظ أبي موسى عن مسند الإمام أحمد إنَّه صحيح فقول ضعيف، فإنَّ فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو^(١٤٣)، وعسقلان^(١٤٤)، والبرث الأحمر عند حمص^(١٤٥)، وغير ذلك، كما بيَّنه عليه طائفة من الحفاظ»^(١٤٦).

وقد ذكر الحافظ العراقي أيضاً: أنَّ في المسند أحاديث موضوعة^(١٤٧). فألف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاباً أسماه: «القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد». ذكر فيه الأحاديث التي ذكرها العراقي وردَّ عليه وهي تسعة أحاديث. وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزي في كتابه: «الموضوعات». وردَّ عليها. ثم جاء السيوطي وألف كتاباً أسماه: «الذيل الممهّد» ذكر فيه أحاديث فأتت الحافظ ابن حجر في القول المسدّد وهي في موضوعات ابن الجوزي، وذب عنها رحمه الله تعالى، وعدتها أربعة عشر حديثاً^(١٤٨). فيكون مجموع ما انتقد بالوضع في المسند: (٣٨) حديثاً.

(١٤٣) مسند أحمد من حديث بريدة رضي الله عنه (٣٥٧/٥).

(١٤٤) مسند أحمد من حديث أنس رضي الله عنه (٢٢٥/٣).

(١٤٥) مسند أحمد من حديث عمر رضي الله عنه (١٩/١).

(١٤٦) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث (ص ٢٩).

(١٤٧) في شرحه لمقدمة ابن الصلاح المسمى التقييد والإيضاح (ص ٥٧).

(١٤٨) ذكر ذلك السيوطي في كتابه: تدريب الراوي (١٧٢/١).

وقد رد أبو العلاء الهمداني رحمه الله على ابن الجوزي حينما علم أن ابن الجوزي حكم على بعض أحاديث المسند بالوضع^(١٤٩). وقد حقق هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية تحقيقاً علمياً طيباً، حيث قال بعد أن ذكر أن الإمام أحمد لا يزوي عمن يتعمد الكذب: «ولهذا تنازع أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج بن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع. وأثبت ذلك أبو الفرج. وبيّن أن فيه أحاديث قد قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع. وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك. لكنّ الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء. وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله، فإنما يُريدون بالموضوع: المخلوق المصنوع الذي تعمّد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف»^(١٥٠).

كما بيّن شيخ الإسلام في موضع آخر: أنه لا يروي عن المعروفين بالكذب فقال: «وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره، يكون حجة عنده، بل يورد ما رواه أهل العلم. وشرطه في المسند: أن لا يروي عن المعروفين بالكذب، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف. وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه»^(١٥١).

وقد بيّن الذهبي أن في المسند أحاديث موضوعة قليلة فقال: «ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها. وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر. وفي غضون

(١٤٩) انظر: صيد الخاطر لابن الجوزي (ص ٢٤٥ — ٢٤٦).

(١٥٠) قاعدة جليّة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ص ٨١).

(١٥١) منهاج السنّة النبوية لابن تيمية (٢٧/٤).

المسند. زيادات جمّة لعبدالله بن أحمد» (١٥٢).

وقال ابن حجر: «ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، كذا في شيوخه، وصنّف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً. والحق أن أحاديثه غالبها جيد، والضعاف منها إنما يُوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً وبقي منها بعده بقية» (١٥٣).

وقال أيضاً: «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا: ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث: عبدالرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً. قال: والاعتذار عنه: أنه ممّا أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً، أو ضرب وكتب من تحت الضرب» (١٥٤).

كما قال السخاوي: «والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشدّ في الضعف من بعض، حتى أن ابن الجوزي أدخل كثيراً منها في موضوعاته، ولكن قد تعقبه في بعضها الشارح — يعني: نفسه — وفي سائرها شيخنا — يعني: ابن حجر العسقلاني — ، وحقق كما سمعته منه نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها.

وقال: ليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما» (١٥٥). ومن جهة أخرى بين الحافظ العراقي رحمه الله تعالى: أن بعض هذه

(١٥٢) سير أعلام النبلاء (١١/٣٢٩).

(١٥٣) مقدمة تعجيل المنفعة لابن حجر العسقلاني (ص ٦).

(١٥٤) انظر: تدريب الراوي (١/١٧٣). وحديث عبدالرحمن بن عوف في المسند (٦/١١٥). مع العلم

أن أحمد قال عن هذا الحديث في موضع آخر: «كذب منكر». انظر: موضوعات ابن الجوزي (١٣/٢) والتقييد والإيضاح (ص ٤٣). ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام جيد في ردّ هذا الحديث في

مختصر الفتاوى المصرية (ص ٥٧٤).

(١٥٥) فتح المغيبي شرح ألفية الحديث للسخاوي (١/٨٩).

الموضوعات من زيادات عبدالله بن أحمد بن حنبل فقال: «ولعبدالله بن أحمد في المسند أيضاً زيادات فيها الضعيف والموضوع.

فمن الموضوع: حديث سعد بن مالك، وحديث ابن عمر في: سد الأبواب إلا باب علي (١٥٦). ذكرهما ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: إنهما من وضع الرافضة» (١٥٧).

الخلاصة :

الخلاصة التي تترجح بعد هذا العرض: أن في المسند أحاديث ضعيفة، وما كان فيه من حديث موضوع فهو ممّا أمر الإمام أحمد بالضرب عليه، ولكن غُفِلَ عنه أو كُتِبَ بعد الضرب، أو من زوائد عبدالله بن الإمام أحمد. أما الحديث الضعيف فغالبه من الحديث الذي يُنجبر بغيره، والله تعالى أعلم (١٥٨).

ومن الأمثلة على أن الإمام أحمد بن حنبل أمر بالضرب على بعض الأحاديث، لكن ابنه عبدالله كتبها بعد الضرب:

١ — ذكر عبدالله بن أحمد أنه وجد عند أبيه حديثين من طريق: فائد بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه — ثم ذكر الحديثين — ثم قال عبدالله: «لم يُحدِّثنا أبي بهذين الحديثين، ضرب عليهما من كتابه لأنه لم يرض حديث: فائد بن عبدالرحمن،

(١٥٦) حديث سعد بن مالك في: المسند (١٧٥/١)، وفي إسناده: عبدالله بن الرقيم. وهو مجهول، وحديثه لا يصل إلى الوضع. وحديث عبدالله بن عمر في: المسند (٢٠/٧) رقم (٤٧٩٧) بتحقيق شاكر، وقد صححه. كما روى الحديث الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم في المسند (٣٦٩/٤) وفي إسناده: ميمون البصري. وهو ضعيف، وحديثه لا يصل إلى حد الوضع. كما رواه أحمد من حديث طويل لابن عباس في: المسند (٣٣١/١) وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٢٥/٥). كما فصل القول في هذا الحديث الحافظ ابن حجر في: القول المسدد (ص ١٩ — ٢٦). وللحافظ ابن كثير كلام مهم حول هذا الحديث في: البداية والنهاية (٣٤٣/٧).

(١٥٧) التقييد والإيضاح للعراقي (ص ٤٣). وانظر: الموضوعات لابن الجوزي (٣٦٣/١ — ٣٦٧).

(١٥٨) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (١٢/١) وتحفة الأحوذى (٨٨/١ — ٩٠).

أو كان عنده. متروك الحديث» (١٥٩).

٢ — حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يُهلك أمتي هذا الحي من قريش». قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «لو أن الناس اعتزلوهم».

قال عبدالله: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ، يعني قوله: «اسمعوا وأطيعوا واصبروا» (١٦٠).

٣ — وقال الإمام أحمد: ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق وهوذة بن خليفة قالوا: ثنا عوف عن ميمون بن أستاذ، قال هوذة الهزاني قال: قال عبدالله بن عمرو: قال رسول الله ﷺ: «من لبس الذهب من أمتي فمات وهو يلبسه لم يلبس من ذهب الجنة». وقال هوذة: «حرم الله عليه ذهب الجنة، ومن لبس الحرير من أمتي فمات وهو يلبسه حرم الله عليه حرير الجنة».

قال عبدالله ضرب أبي على هذا الحديث فظننت أنه ضرب عليه لأنه خطأ، وإنما هو: ميمون بن أستاذ، عن عبدالله بن عمرو ليس فيه عن

(١٥٩) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٣٨٢/٤).

(١٦٠) مسند أحمد (٣٠١/٢). وقال ابن القيم في هذا الحديث: «وضربه على هذا الحديث مع أنه صحيح أخرجه أصحاب الصحيح، لكونه عنده خلاف الأحاديث والثابت المعلوم من سنته ﷺ في الأمر بالسمع والطاعة ولزوم الجماعة وترك الشذوذ والانفراد كقوله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي» وقوله: «من فارق الجماعة فمات، فميتته جاهلية».. إلى أن قال: «فلما رأى أحمد هذا الحديث الواحد يخالف هذه الأحاديث وأمثالها، أمر عبدالله بضربه عليه. وأما من جزم بصحته فقال: هذا في أوقات الفتن والقتال على الملك، ولزوم الجماعة في وقت الاتفاق والتمام الكلمة. وبهذا تجتمع أحاديث النبي ﷺ التي رغب فيها في العزلة والقيود عن القتال، ومدح فيها من لم يكن مع إحدى الطائفتين، وأحاديثه التي رغب فيها في الجماعة والدخول مع الناس فإن هذا حال اجتماع الكلمة وترك الفتنة والقتال، والله أعلم». الفروسية لابن القيم (ص ٦٨). والحديث صححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (١٦٢/١٥) وانظر تعليقه عليه.

الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده ————— أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان

الصدفي، ويُقال: إِنَّ ميمون هذا هو الصدفي لأن سماع يزيد بن هارون من الحريري آخر عمره، والله أعلم.

ثم قال عبدالله: حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يزيد بن هارون، (أنا الحريري، عن ميمون بن أستاذ، عن الصدفي، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «من مات من أمتي وهو يشرب الخمر...» (١٦١).

ترجمة رواة المسند :

قد تقدّم قبل قليل أَنَّ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لم يُسَمِّع المسند كاملاً إلا لثلاثة رجال وهم :

١ — صالح بن أحمد بن حنبل.

٢ — عبدالله بن أحمد بن حنبل.

٣ — حنبل بن إسحاق.

ولم ينقل المسند إلينا كاملاً إلا: عبدالله بن أحمد بن حنبل :
ورواه عن عبدالله بن أحمد مجموعة منهم:

١ — أبوبكر أحمد بن جعفر القطيعي، وهو أشهر رواة المسند عن عبدالله.

٢ — أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمر بن أبان العبدّي اللباني، سمع المسند كاملاً من ابن الإمام أحمد (١٦٢).

٣ — أبو عليّ بن الصّوّاف. وسمع منه كثيراً من المسند: الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني (١٦٣).

قال الدارقطني: «ما رأيت عينيّ مثل أبي عليّ بن الصّوّاف»، وقال

(١٦١) انظر: مسند أحمد بن حنبل (٢/٢٠٨ — ٢٠٩). والحديث صححه الشيخ أحمد شاكر في

تحقيقه للمسند برقم (٦٥٥٦ و ٦٩٤٧) وفصل الكلام عن إسناد هذا الحديث برقم (٦٥٥٦).

(١٦٢) انظر: أخبار أصبهان لأبي نُعيم (١/١٣٧) والنبلاء (١٥/٣١١).

(١٦٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٢٤). والتقييد لأبي بكر بن نقطة (١/٢٨٦).

ابن أبي الفوارس: «كان أبو علي ثقة مأموناً» (١٦٤).

ورواه عن أبي بكر مجموعة من الرواة منهم :

- ١ — أبو عبد الله الحاكم (١٦٥).
 - ٢ — أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، وعنه يرويه حافظ المغرب: ابن عبد البر القرطبي (١٦٦).
 - ٣ — أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الوهراني، وعنه يرويه: ابن عبد البر، وأبو القاسم الطرابلسي (١٦٧).
 - ٤ — أبو علي الحسن بن علي بن المذهب التميمي. وهو: «آخر من روى المسند كاملاً عن القطيعي — سوى نزر قليل منه أسقط من النسخ» (١٦٨). وهو أشهر الرواة عن القطيعي.
 - ٥ — أبو محمد الجوهري، وهو خاتمة أصحاب القطيعي. حدث عن القطيعي بمسند العشرة، ومسند أهل البيت من المسند (١٦٩). قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة أميناً، كتبنا عنه» (١٧٠).
- قلت: ولقد وصل إلينا المسند برواية: «هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين، عن الحسن بن علي التميمي، عن أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه أحمد بن حنبل».
- وهذه هي أشهر روايات المسند، وسوف أترجم لرواتها :

- | | |
|-------|---|
| (١٦٤) | سير أعلام النبلاء (١٦/١٨٤). |
| (١٦٥) | سير أعلام النبلاء (١٣/٥٢٤). |
| (١٦٦) | فهرسة ما رواه عن شيوخه للإشيلي (ص ١٣٩). |
| (١٦٧) | المرجع السابق (ص ١٤٠). |
| (١٦٨) | سير أعلام النبلاء (١٣/٥٢٤). وسوف يأتي تفصيل ترجمته إن شاء الله. |
| (١٦٩) | سير أعلام النبلاء (١٨/٦٩). |
| (١٧٠) | تاريخ بغداد (٧/٣٩٣). |

أولاً : عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل :

ولد سنة: ثلاث عشرة ومئتين، وتوفي سنة: تسعين ومئتين.

سمع: أباه، ويحيى بن معين، وأبا بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، وأبا خيثمة زهير بن حرب، وسلمة بن شبيب، وعبيدالله القواريري، وغيرهم.

حدث عنه: النسائي، والبخاري، وأبو عوانة، وأحمد القطيعي، وسليمان الطبراني، وقاسم بن أصبغ، والنجاد، وابن الصواف، وغيرهم.

قال عباس الدوري : « كنت يوماً عند أبي عبدالله أحمد بن حنبل، فدخل علينا عبدالله ابنه، فقال لي أحمد : يا عباس إن أبا عبد الرحمن — يعني: عبدالله — قد وعى علماً كثيراً» (١٧١).

وقال أبو الحسين بن المنادي : « ومازلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعلل الحديث، والأسماء والكنى، والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها، ويذكرون عن أسلافهم الإقرار بذلك، حتى أن بعضهم أسرف في تقريره إياه بالمعرفة وزيادة السماع للحديث على أبيه» (١٧٢).

وقال ابن أبي حاتم: وكتب إليّ بمسائل أبيه وعلل الحديث، وكان صدوقاً ثقة» (١٧٣).

وقال ابن الصواف : قال عبدالله بن أحمد: « كل شيء أقول: قال أبي، فقد سمعته مرتين وثلاثة، وأقله مرة» (١٧٤).

(١٧١) تاريخ بغداد (٣٧٦/٩) والنبلاء (٥١٨/١٣) والتذكرة (٦٦٦/٢) والتهذيب (١٤٢/٥) والمصعد الأحمدي (ص ٣٨).

(١٧٢) تاريخ بغداد (٣٧٥/٩ — ٣٧٦) والنبلاء (٥٢١/١٣) والتذكرة (٦٦٥/٢) والتهذيب (١٤٢/٥) — ١٤٣ وطبقات الحنابلة (١٨٣/١).

(١٧٣) الجرح والتعديل (٧/٥) والتهذيب (١٤٢/٥).

(١٧٤) تاريخ بغداد (٣٧٦/٩) والنبلاء (٥٢٠/١٣) والتذكرة (٦٦٦/٢) والتهذيب (١٤٢/٥) والطبقات (١٨٤/١).

وقال الإمام النسائي: «ثقة» (١٧٥).

وقال بدر بن أبي بدر البغدادي: «عبدالله بن أحمد جهيد بن جهيد» (١٧٦).

وقال أبو بكر الخلال: «كان عبدالله رجلاً صالحاً صادق اللهجة كثير الحياء» (١٧٧).

وقال السلمي: سألت الدارقطني عن عبدالله بن أحمد بن حنبل وحنبل بن إسحاق فقال: «ثقتان نبيلان» (١٧٨).

وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقةً ثبناً فهماً» (١٧٩).

وقال الذهبي: «كان صيناً ديناً، صاحب حديث واتباع وبصر بالرجال، لم يدخل في غير الحديث» (١٨٠).

ثانياً: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي :

سمع من : عبدالله بن أحمد بن حنبل، وبشر بن موسى، وأحمد بن علي الآبار، وإبراهيم الحربي، وإدريس الحداد، وعبدالله الطيالسي، وجعفر الفريابي، وغيرهم.

وروى عنه : الدارقطني، وابن شاهين، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن رزقويه، والحاكم، والبرقاني، والحسن الخلال، وابن المذهب، وبشر الفاتني، وغيرهم.

ولد سنة : أربع وسبعين ومائتين، ومات سنة : ثمان وستين وثلاث مائة.

قال القطيعي : «كان عبدالله بن أحمد يجهلنا، فيقرأ عليه أبو

(١٧٥) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).

(١٧٦) سير أعلام النبلاء (٥٢٣/١٣) والتهذيب (١٤٣/٥) والمصعد الأحمدي (ص ٣٩).

(١٧٧) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).

(١٧٨) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).

(١٧٩) تاريخ بغداد (٣٧٥/٩).

(١٨٠) سير أعلام النبلاء (٥٢٤/١٣).

عبدالله بن الجصاص، عمّ أمي، فيقعديني في حجره، حتى يقال له: يؤلمك؟ فيقول: إني أحبه» (١٨١).

وقال الحاكم: «ثقة مأمون» (١٨٢).

وقال السلمي: سألت الدارقطني عنه، فقال: ثقة زاهد قديم، سمعت أنه مجاب الدعوة» (١٨٣).

جرحه :

جرح القطيعي بأمرين :

الأول: غرق كتبه:

قال أبو بكر البرقاني: «كان شيخاً صالحاً، وكان لأبيه اتصال ببعض السلاطين، فقريء لابن ذلك السلطان على عبدالله بن أحمد المسند، وحضر ابن مالك — يعني القطيعي — سماعه. ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه، فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة» (١٨٤).

وقال البرقاني أيضاً: «كنت شديد التنقير على حال ابن مالك! حتى ثبت عندي أنه: صدوق لا يُشك في سماعه، وإنما كان فيه بله فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه، فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه. ولمّا اجتمعت مع الحاكم بن عبدالله بن البيع بنيسابور، ذكرت ابن مالك وليّته!! فأنكر عليّ وقال: ذاك شيخي، وحسن حاله» (١٨٥).

(١٨١) تاريخ بغداد (٧٣/٤) والتقييد لابن نقطة (١٣٨/١) والنبلاء (٢١٢/١٦) وطبقات الحنابلة (٦/٢) والمنهج الأحمد (٤٨/٢).

(١٨٢) ميزان الاعتدال (٨٧/١) والمصعد الأحمد (ص ٤٢) والكواكب النيرات (ص ١٨).

(١٨٣) سير أعلام النبلاء (٢١٢/١٦) والمصعد الأحمد (ص ٤١) والكواكب النيرات (ص ١٨).

(١٨٤) تاريخ بغداد (٧٤/٤) ومن طريقه ابن نقطة في التقييد (١٣٩/١). والنبلاء (٢١٢/١٦).

(١٨٥) تاريخ بغداد (٧٤/٤) ومن طريقه ابن نقطة في التقييد (١٣٩/١). وانظر: النبلاء (٢١٢/١٦).

والميزان (٨٨/١) وطبقات الحنابلة (٦/٢) والمصعد الأحمد (ص ٤١) والكواكب النيرات (ص ١٨).

وقال محمد بن أبي الفوارس: «أبو بكر بن مالك كان مستوراً صاحب سُنَّة، ولم يكن في الحديث بذاك، له في بعض المسند أصول فيها نظر، ذكر أنه كتبها بعد الغرق» (١٨٦).

قلت: وغرق كتبه، ثم نسخها من أصول ليس له عليها سماع لا يوجب تركه على الإطلاق، ولهذا قال الخطيب البغدادي: «وكان بعض كتبه غرق فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماع، فغمزه الناس. إلا أنا لم نر أحداً امتنع من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به» (١٨٧).

الثاني: الاختلاط:

قال الخطيب البغدادي: حُدِّث عن أبي الحسن بن الفرات: «كان ابن مالك القطيعي مستوراً، صاحب سُنَّة كثير السماع، سمع من عبد الله ابن أحمد وغيره، إلا أنه خلط في آخر عمره، وكف بصره وخرف حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه» (١٨٨).

ولعل ابن الصلاح قد اعتمد على هذه الرواية حينما قال في: «فصل معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات»: «وأبو بكر بن مالك القطيعي راوي مسند أحمد وغيره، اختل في آخر عمره وخرف، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يُقرأ عليه» (١٨٩).

ولكن الحافظ الذهبي تعقب ابن الصلاح بقوله: «فهذا غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه» (١٩٠).

كما تعقبه الحافظ العراقي بقوله: «وفي ثبوت هذا عن القطيعي نظر، وهذا القول تبع فيه المصنّف — يعني ابن الصلاح — مقالة حُكِيت عن

(١٨٦) تاريخ بغداد (٧٤/٤) والنبلاء (٢١٢/١٦) والميزان (٨٨/١).

(١٨٧) تاريخ بغداد (٧٣/٤). وانظر: الوافي بالوفيات (٢٩٠/٦) وطبقات الحنابلة (٦/٢) والمنهج الأحمد (٤٨/٢).

(١٨٨) تاريخ بغداد (٧٤/٤). وانظر: النبلاء (٢١٢/١٦).

(١٨٩) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥٧).

(١٩٠) ميزان الاعتدال (٨٨/١).

أبي الحسن بن الفرات لم يثبت إسنادها إليه، ذكرها الخطيب في التاريخ فقال: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ...» (١٩١).

ولكن الحافظ ابن حجر العسقلاني تعقب الذهبي وأثبت اختلاط القطيعي حيث قال: «وإنكار الذهبي علي ابن الفرات عجيب، فإنه لم ينفرد بذلك فقد حكى الخطيب في ترجمة أحمد بن أحمد المسمي (١٩٢) يقول: قدمت بغداد وأبو بكر بن مالك حي، وكان مقصودنا درس الفقه والفرائض. فقال لنا ابن اللبان الفرضي (١٩٣): لا تذهبوا إلى ابن مالك فإنه قد ضعف واختل، ومنعت ابني السماع منه. قال: فلم نذهب إليه» (١٩٤). قلت: والرواية التي ذكرها ابن حجر عن ابن اللبان الفرضي صحيحة الإسناد إليه، ولهذا لما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء الرواية عن ابن الفرات واتبعها برواية ابن اللبان الفرضي سكت ولم يرد ذلك.

ولكن يجب أن يُعلم أن: القطيعي روى مسند الإمام أحمد قبل اختلاطه، حيث قال الحافظ ابن حجر: «كان سماع أبي علي بن المذهب منه لمُسْنِدِ الإمام أحمد قبل اختلاطه، أفاده شيخنا أبو الفضل بن الحسن» (١٩٥).

وقال الحافظ العراقي: «وعلى تقدير ثبوت ما ذكره أبو الحسن بن الفرات من التغير، وتبعه المصنّف — أي ابن الصلاح — فمن سمع منه في الصحة: أبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو بكر البرقاني، وأبونعيم الأصبهاني، وأبو علي بن المذهب روى المسند

(١٩١) التقييد والإيضاح (ص ٤١٣) ونقله عن سبط بن العجمي في الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص ٣٩).

(١٩٢) تاريخ بغداد (٤/٤). وقال عنه الخطيب: «كان صالحاً فاضلاً صادقاً من أهل العلم والقرآن، مشهوراً بالسنة وكان كثير الدرس للقرآن».

(١٩٣) وثقه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢/٤٧٢).

(١٩٤) لسان الميزان (١/١٤٥).

(١٩٥) لسان الميزان (١/١٤٥).

عنه فإنه سمعه عليه في سنة ست وستين. والله أعلم» (١٩٦).

الخلاصة :

أبو بكر القطيعي محدث جليل ثقة، لا يوجد فيه شيء يوجب تركه. روى عنه جمع من الأئمة قبل اختلاطه منهم: أبو علي بن المذهب راوي المسند عنه (١٩٧).

ثالثاً : أبو علي، الحسن بن علي بن محمد ابن المذهب التميمي : ولد سنة: خمس وخمسين وثلاث مائة.

سمع من: أبي بكر القطيعي، وأبي محمد بن ماسي، وأبي سعيد الخُرَفي، وأبي الحسن بن لؤلؤ الوراق، وأبي بكر بن شاذان، وغيرهم. وسمع منه: الخطيب البغدادي، وابن خيرون، وابن ماكولا، وأبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، ومحمد بن مكي بن دُوسْت، وغيرهم. قال ابن الجوزي: «ولا يعرف فيه إلا الخير والدين» (١٩٨). وقال ابن كثير: «وكان خيراً ديناً» (١٩٩). وقد عابه الخطيب البغدادي بأمرين :

الأول:

قال الخطيب البغدادي: «كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك القطيعي مسند أحمد بن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها. وكذلك فعل في أجزاء من فوائد ابن مالك، وكان يروي عن ابن مالك أيضاً كتاب الزهد لأحمد بن حنبل، ولم يكن له

(١٩٦) التقييد والإيضاح (ص ٤١٤) وانظر: تدریب الراوي (٢/٣٨٠). وقد نسب ابن الكيال هذا الكلام لأبي بكر بن نقطة، وهو خطأ بين. انظر: الكواكب النيرات (ض ١٩).

(١٩٧) انظر ترجمة القطيعي في: تاريخ بغداد (٤/٧٣) والتقييد لابن نقطة (١/١٣٨) والأنساب (٢٠٣/١٠) والوافي بالوفيات (٦/٢٩٠) والنبلاء (١٦/٢١٠) والميزان (١/٨٧) واللسان (١/١٤٥) والبدایة والنهاية (١١/٢٩٣) وطبقات الحنابلة (٢/٦ - ٧) والمنهج الأحمد (٢/٤٨).

(١٩٨) المنتظم لابن الجوزي (٨/١٥٥).

(١٩٩) البدایة والنهاية لابن كثير (١٢/٦٣).

به أصل عتيق، وإنَّما كانت النسخة بخطه، كتبها بأخرة، وليس بمحل للحجة» (٢٠٠).

وقول الخطيب: «وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه» علّق عليه الحافظ ابن نقطة بقوله: «ولم يُنبّه الخطيب من أي مُسند هي، ولو فعل ذلك لكان قد أتى بالفائدة. وقد ذكرنا في صدر هذه الترجمة: أن مُسندَي «فضالة بن عبيد» و«عوف بن مالك» لم يكونا في كتاب أبي علي، وكذلك: أحاديث من مسند: «جابر بن عبد الله»، لم توجد في نسخته رواها الحرّاني عن أبي بكر بن مالك، ولو كان يُلحق اسمه كما زعم لألحق ما ذكرناه أيضاً» (٢٠١).

الثاني :

قال الخطيب البغدادي: «حدّثني ابن المذهب، حدّثنا محمد بن إسماعيل الورّاق، وعلي بن عمر الحافظ، وأبو عمر بن مهدي، قالوا: حدّثنا الحسين بن إسماعيل... هكذا حدّثنيه ابن المذهب من لفظه فأنكرته عليه، وأعلمته أن هذا الحديث لم يكن عند أبي عمر بن مهدي، فأخذ القلم وضرب على اسم ابن مهدي. وكان كثيراً يعرض عليّ أحاديث في أسانيدھا قوم غير منسوبين ويسألني عنهم، فاذا ذكر له أنسابهم، فيلحقها في تلك الأحاديث، ويزيدها في أصوله موصولة بالأسماء، وكنت أنكر عليه هذا الفعل فلا ينشني عنه» (٢٠٢).

هذه هي جملة انتقادات الخطيب البغداديّ على ابن المذهب التميمي، ولكن ابن الجوزي رحمه الله تعالى شدّد في الرد على الخطيب، حيث قال: «وقد ذكر الخطيب عنه أشياء لا توجب القدح عند الفقهاء،

(٢٠٠) تاريخ بغداد (٣٩٠/٧ - ٣٩١). وانظر: التقييد لابن نقطة (٢٨٠/١) والنبلاء (٦٤١/١٧) والميزان (٥١١/١) واللسان (٢٣٦/٢).

(٢٠١) التقييد لابن نقطة (٢٨٠/١). وانظر: النبلاء (٦٤٢/١٧) والميزان (٥١١/١) واللسان (٢٣٧/٢).

(٢٠٢) تاريخ بغداد (٣٩١/٧). وانظر: النبلاء (٦٤٢/١٧) والميزان (٥١١/١) واللسان (٢٣٧/٢).

وإنما يقدح بها عوام المحدثين». ثم قال رداً على القدح الأول: «وهذا لا يُوجب القدح، لأنه إذا تيقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه لإجلال الكتب، والعجب من عوام المحدثين كيف يُجيزون قول الرجل: أخبرني فلان، ويمنعون إن كتب سماعه بخط نفسه، أو إلحاق سماعه فيها بما يتيقنه...» (٢٠٣).

وقال رداً على القدح الآخر: «هذا حلة فقه من الخطيب، فإني إذا انتقيت في الرواية عن ابن عمر أنه عبدالله، جاز أن أذكر اسمه، ولا فرق بين أن أقول: حدثنا ابن المذهب، وبين أن أقول: الحسن بن علي بن المذهب. وقد كان في الخطيب شيئان: أحدهما الجري على عادة عوام المحدثين من قبله من قلة الفقه، والثاني: التعصّب في المذهب، ونحن نسأل الله السلامة» (٢٠٤).

قلت: والخلاصة أن: سماع الحسن بن علي بن المذهب للمسند من أبي بكر القطيعي سماع صحيح كما قال الخطيب، إلا في أجزاء منه فإنه ألحق اسمه فيها، وهذا لا يضر لأنه قد تيقن سماعه للمسند، والله أعلم.

والعجيب أن الحافظ الذهبي قال: «الظاهر من ابن المذهب أنه شيخ ليس بالمتقن، وكذلك شيخه ابن مالك، ومن ثم وقع في المسند أشياء غير مُحكمة المتن ولا الإسناد. والله أعلم» (٢٠٥).

وأخشى أن يكون هذا سبق قلم من الحافظ الذهبي — على جلالته وعلمه — فقد تقدم حال ابن مالك القطيعي، وأما ابن المذهب فقد سمع كتباً وأداها كما سمعها، ولم يجرحه أحد بشيء معتبر. ثم: ما هي

(٢٠٣) المنتظم (١٥٥/٨).

(٢٠٤) المنتظم (١٥٥/٨ — ١٥٦).

(٢٠٥) الميزان (٥١٢/١). وانظر: لسان الميزان (٢٣٧/٢).

الأشياء غير المحكمة في المسند ؟! والله تعالى أعلم (٢٠٦).

رابعاً: أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحُصَيْن :

ولد في : ربيع الأول سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وتوفي في : شوال سنة خمس وعشرين وخمسمائة.

سمع من : ابن المذهب المسند كاملاً، ومن أبي الطيب الطبري، وأبي القاسم التنوخي، وأبي محمد الحسين بن المقتدر، وغيرهم.

وسمع منه : أبوطاهر السلفي، وأبو القاسم بن عساكر، وأبوموسى المدني، وأبو الفرج بن الجوزي، وحنبل بن عبد الله الرصافي، وأبو الفضل بن ناصر، وغيرهم.

قال أبوسعبد السمعاني : «شيخ ثقة دين، صحيح السماع. واسع الرواية، تفرّد وازدحموا عليه، وحدثني عنه معمر بن الفاخر، وأبو القاسم بن عساكر، وعدة، وكانوا يصفونه بالسداد والأمانة والخيرة» (٢٠٧).

وقال تلميذه ابن الجوزي : «عُمِّر حتى صار سيد أهل عصره، فرحل إليه الطلبة، وازدحموا عليه، وكان ثقة صحيح السماع، وسمعت منه مسند الإمام أحمد، والغيلانيات جميعها وأجزاء المزكي، وهو آخر من حدث بذلك...» (٢٠٨).

وقال الحافظ الذهبي : «الشيخ الجليل، المسند الصدوق، مسند الآفاق» (٢٠٩).

قال الذهبي أيضاً : «كان ديناً صحيح السماع» (٢١٠).

(٢٠٦) انظر ترجمة ابن المذهب في: تاريخ بغداد (٣٩٠/٧ - ٣٩٢) والمنتظم (١٥٥/٨ - ١٥٦) واللباب (١٨٧/٣) والنبلاء (٦٤٠/١٧ - ٦٤٣) والميزان (٥١٠/١ - ٥١٢) والعبر (٢٠٥/٣) والوافي بالوفيات (١٢١/١٢ - ١٢٢) ولسان الميزان (٢٣٦/٢ - ٢٣٧) والبداية والنهاية (٦٣/١٢ - ٦٤) والنجوم الزاهرة (٥٣/٥) والشذرات (٢٧١/٣).

(٢٠٧) سير أعلام النبلاء (٥٣٨/١٩).

(٢٠٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٤/١٠). وانظر: مشيخة ابن الجوزي (ص ٥٣).

(٢٠٩) سير أعلام النبلاء (٥٣٦/١٩).

(٢١٠) العبر في خبر من غير (٦٦/٤).

وقال الحافظ ابن كثير: «كان ثقة ثباتاً، صحيح السماع» (٢١١).

وقال ابن العماد الحنبلي: «كان ديناً صحيح السماع» (٢١٢).

عناية العلماء بالمسند :

سبق أن ذكرت أن مسند الإمام أحمد بن حنبل ديوان عظيم من دواوين السنة النبوية، يحتوي على مادة علمية كبيرة من أحاديث المصطفى ﷺ. ولكن الطريقة التي تم فيها ترتيب الكتاب، طريقة متعبة، تأخذ جهد الإنسان ووقته، وقد أحس بهذا قديماً الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، وتمنى أن يُعاد إخراج الكتاب بصورة أفضل، فقال: «فلعلَّ الله يُقيِّض لهذا الديوان العظيم من يُرتبه ويُهدبه، ويحذف ما كرّر فيه، ويُصلح ما تصحّف، ويوضح حال كثير من رجاله، ويُنبّه على مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويُرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإنَّ رتبته على الأبواب فحسن جميل. ولولا أنّي قد عجزت عن ذلك لضعف البصر، وعدم النية، وقرب الرحيل، لعملت ذلك» (٢١٣).

ويقول الشيخ أحمد شاكر في وصف المسند: «فوجدته بحراً لا ساحل له، ونوراً يستضاء به، ولكن تنقطع الأعناق دونه، بأنه رتب على مسانيد الصحابة، وجمعت فيه أحاديث كل صحابي متتالية دون ترتيب، فلا يكاد يفيد منه إلا من حفظه، كما كان القدماء الأولون يحفظون، وهيهات، وأنّي لنا ذلك..» (٢١٤).

وقد انتبه لهذا عدد من علماء الأمة فعملوا على إعادة إخراجهم ليسهل

(٢١١) البداية والنهاية (٢٠٣/١٢).

(٢١٢) شذرات الذهب (٧٧/٤). وانظر ترجمته في: المنتظم (٢٤/١٠) ومشیخة ابن الجوزي (ص ٥٣).

وسير أعلام النبلاء (٥٣٦/١٩ — ٥٣٩) والعبير (٦٦/٤) ودول الإسلام (٤٧/٢) والبدایة والنهاية

(٢٠٣/١٢) ومرآة الجنان (٢٤٥/٣) وشذرات الذهب (٧٧/٤) والنجوم الزاهرة (٢٤٧/٥).

(٢١٣) سير أعلام النبلاء (٥٢٥/١٣). وانظر: المصعد الأحمّد (ص ٣٩).

(٢١٤) انظر: مقدمة المسند لأحمد شاكر (٤/١).

البحث فيه، ومن هذه الأعمال :

١ — ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد في المسند على ترتيب المعجم^(٢١٥) لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، المتوفي سنة (٥٧١هـ). في هذا الكتاب رتب الحافظ ابن عساكر أسماء الصحابة ترتيباً هجائياً، ويُنَّ أمام كل صحابي موقع حديثه في المسند^(٢١٦).

٢ — قام الحافظ أبوبكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت، بترتيب المسند على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك، كترتيب كتاب الأطراف. قال الجزري: «تعب فيه تعباً كثيراً»^(٢١٧).

٣ — استفاد الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفي سنة (٧٧٤هـ) من الكتاب السابق، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي. ورتبه على طريقة الكتاب السابق. قال الجزري يصف عمل ابن كثير: «وأجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعباً عظيماً، فجاء لا نظير له في العالم، وأكمّله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله، فإنه عوجل بكف بصره»^(٢١٨).

٤ — ترتيب مسند أحمد على حروف المعجم لأبي بكر محمد بن عبد الله بن عمر المقدسي الحنبلي المتوفى سنة (٨٢٠هـ)^(٢١٩).

٥ — الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب

(٢١٥) انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سركين (٢٢١/١/٣). ويوجد مخطوط في جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (٤٩١٩).

(٢١٦) ويُغني عنه الفهرس الذي وضعه الألباني في مقدمة المسند، لأنه يُبين الجزء والصفحة، بخلاف ابن

عساكر الذي يقول: فلان بن فلان مثلاً في: مسند الأنصار، وهكذا.

(٢١٧) انظر: المصعد الأحمّد (ص ٣٩).

(٢١٨) انظر: المصعد الأحمّد (ص ٣٩ — ٤٠).

(٢١٩) انظر: تاريخ الأدب العربي (٣١١/٣) وتاريخ التراث العربي (٢٢١/١/٣).

البخاريّ. لعليّ بن الحسين بن زكبون، المتوفى سنة (٨٣٧هـ) (٢٢٠).

٦ — وضع الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) كتاباً في أطراف المسند سمّاه: «أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، في مجلدين. أفرد ابن حجر من كتابه المسمّى: «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» (٢٢١).

كتب حول المسند :

١ — خصائص المسند. لأبي موسى المدني، المتوفى سنة (٥٥٧هـ).

٢ — المصعد الأحمّد في ختم مسند الإمام أحمد، لشمس الدين الجزريّ. المتوفى سنة (٨٣٣هـ). وحقق هذين الكتابين الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للمسند.

ومن الكتب التي ألقت في الذبّ عن مسند أحمد :

١ — القول المسدّد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد. لابن حجر المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، طبع عدة طبعات.

٢ — الذيل الممهّد. لجلال الدين السيوطي. المتوفى سنة (٩١١هـ) (٢٢٢).

٣ — ذيل القول المسدّد. لمحمد صبغة الله المدراسي. كتبه عام (١٢٨١هـ) وهو مطبوع.

وفي زوائد مسند الإمام أحمد :

ألف الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي كتاباً في زوائد المسند أسماه : «غاية المقصد في زوائد المسند». وقد كان الحافظ الهيثمي قد

(٢٢٠) انظر: المصعد الأحمّد (ص ٤٠) وتاريخ الأدب العربي (٣/٣١١) وتاريخ التراث العربي (٢٢١/١/٣).

(٢٢١) انظر: لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ (ص ٣٣٣). والرسالة المستطرفة (ص ١٢٧).

(٢٢٢) ذكره السيوطي في كتابه: تدريب الراوي (١/١٧٢).

ألف كتباً مفردة في: زوائد مسند أبي يعلى الموصلي. ومعاجم الطبراني الثلاثة، فأشار عليه شيخه: الحافظ العراقي بأن يجمع هذه الكتب في مؤلف واحد. ويحذف أسانيدھا، ويرتبھا على الأبواب. فعمل الحافظ الهيثمي رحمه الله تعالى كتابه الجليل: «مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد» (٢٢٣). وهو كتاب مطبوع ومتداول.

وفي رجال المسند :

قال شمس الدين الجزري: «وأما رجال المسند: فما لم يكن في تهذيب الكمال، أفردہ المحدث الحافظ: شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني، بإفادة شيخنا الحافظ أبي بكر محمد بن المحب فيما قصر، وما فاتہ فإنني استدركتہ وأضفتہ إليه في كتاب سميتہ: (المقصد الأحمد، في رجال مسند أحمد). وقد تَلَفَ بعضه في الفتنة، فكتبته بعد ذلك مختصراً» (٢٢٤).

شروحه ومختصراته :

١ — ثلاثيات المسند: أخرج أكثرها الحافظ محب الدين المقدسي. المتوفى سنة (٦١٣هـ) وقد شرح هذه الثلاثيات العلامة محمد السفاريني رحمه الله تعالى. وطبع الكتاب في دمشق سنة (١٣٨٠هـ).

٢ — عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد. لجلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، وهو عبارة عن شرح لغوي (٢٢٥).

(٢٢٣) انظر: مقدمة مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/١).

(٢٢٤) المصعد الأحمد (ص ٤٠).

(٢٢٥) بدأ بتحقيقه الدكتور حسن موسى الشاعر، ونشره تباعاً في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (المجلدين ٦٣ و ٦٤: رجب — وذی الحجة ١٤٠٤هـ) وقد اعتمد على ثلاث نسخ خطية. انظر: مجلة أخبار التراث العربي (ص ٢٣) العدد الثاني والعشرون ١٤٠٦هـ. كما طبع الكتاب في لبنان عام ١٤٠٧هـ، بتحقيق أحمد عبدالفتاح وبمير حلي. اعتمدا في التحقيق على نسخة خطية واحدة كتبت سنة ١٠٣٧هـ، نسخت عن الأصل الذي كتبه المؤلف، طبع الكتاب في مجلدين وذُكِّلَ بفهارس جديدة.

٣ — صَنَّفَ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي مختصراً للمسند
أسماء «الدُّر المنتقد من مسند أحمد» (٢٢٦).

٤ — ذكر حاجي خليفة أنَّ، أبا الحسن بن عبد الهادي السندي صَنَّفَ
شرحاً كبيراً لمسند الإمام أحمد جاء في خمسين كراسة (٢٢٧).

٥ — المنتقى من مسند العشرة المبشرة (٢٢٨).

عناية العلماء المعاصرين بالمسند :

أولاً : عمل الشيخ أحمد البنا رحمه الله تعالى كتاباً أسماه : «الفتح
الرياني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني». عمل على ترتيب المسند
على حسب الأبواب، كما حذف سلاسل الإسناد مكتفياً بذكر اسم
الصحابي على الأغلب. وقد شرح رحمه الله تعالى عمله في الأحاديث
المكررة، وبَيَّن : أنَّه إذا جاء الحديث من عدة طرق لصحابي واحد اكتفى
بذكر أصحها إسناداً، وحذف الباقي إلا أن يكون فيه زيادة فائدة، فإنَّه
يُثبتها في مكانها اللائق. ويقول: «وفي رواية كذا وكذا» وإذا كانت الزيادة
كبيرة أو لا تصلح أن توضع بهذا الشكل قال في نهاية الحديث : (وعنه
في أخرى، أو: وعنه من طريق آخر بنحوه). هذا إذا كان الصحابي واحداً.
أما إذا كان الحديث مروياً عن غير واحد من الصحابة فإنَّه يُثبت
الأصح إسناداً، وإذا كان في الحديث الآخر أحكام زائدة فإنه يُثبت
الحديث، ويُشير إلى البقية بقوله : «وعن فلان من الصحابة مثله» وهو
بذلك قد استوعب أحاديث المسند جميعها (٢٢٩).

ثم ذيل الشيخ البنا الكتاب بشرح لطيف موجز أسماه : «بلوغ الأمان
من أسرار الفتح الرياني». أثبت فيه أسانيد الأحاديث، وخرَّجها بإيجاز،

(٢٢٦) كشف الظنون (١٦٨٠/٢).

(٢٢٧) كشف الظنون (١٦٨٠/٢).

(٢٢٨) ذكره فؤاد سركين في تاريخ التراث العربي (٢٢١/١/٣)، ولم يذكر مؤلفه.

(٢٢٩) انظر: مقدمة الفتح الرياني (١٥/١ — ١٦).

ونقل أحكام العلماء عليها من تصحيح أو تضعيف، كما شرح غريب اللغة وبين أبرز الفوائد المستمدة من الحديث.

فخرج الكتاب بصورة جيدة ومفيدة جداً سهَّل للباحثين، وطلبة العلم الاستفادة من هذا الكتاب الجليل.

وقد ظهر الكتاب بأربعة وعشرين جزءاً، بدأه بـ : «كتاب التوحيد» ثم : «كتاب الإيمان والإسلام» ثم : «كتاب القدر» ثم : «كتاب العلم» ثم : «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» ثم : «كتاب الطهارة» .. وهكذا، حتى ختمه بـ : «أبواب ذكر النار والجنة وما جاء فيهما».

ولكن الشيخ أحمد البنا توفي رحمه الله تعالى ولمَّا يُكمل كتابه : «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، حيث وصل إلى الجزء الثاني والعشرين» (٢٣٠).

فجاء من بعده الشيخ محمد بحيري وأكمل الجزء الثاني والعشرين بنفس طريقة البنا رحمه الله. ثم كُوت لجنة من أبناء الشيخ البنا مع الأستاذ حامد إبراهيم، ومحمد الحسيني، والشيخ التيجاني، فأكملوا الجزء الثالث والعشرين، والرابع والعشرين، بنفس طريقة المؤلف السابقة.

ملاحظات على الكتاب :

- ١ - بذل الشيخ أحمد البنا جهداً كبيراً، وأسدى خدمة جليلة لهذا الديوان العظيم، وسهل الاستفادة من هذا البحر الزاخر.
- ٢ - حبذا لو أنَّ البنا راجع الكتاب على أحد المخطوطات الأصلية لكي تتم مقارنتها بالنسخة المطبوعة، وفي هذا زيادة في التوثيق.
- ٣ - تخريج الأحاديث فيه ضعف ملموس، وفيه أوهام كثيرة، قد يُعذر فيه المؤلف لكثرة أحاديث الكتاب.

(٢٣٠) توفي رحمه الله عام (١٣٧٨هـ) من شهر جمادى الأولى. مع أنَّه أتم كتابه «الفتح الرباني» ولكنه لم يتم كتابه «بلوغ الأماني».

٤ — يعتمد البناء في حكمه على الأحاديث على : المنذري والهيثمي غالباً، ولا شك أن الاستفادة بأحكام المتقدمين أمرهم ومطلوب. لكن لا يخفى على طالب العلم أن الاعتماد على هذا وحده لا يكفي، حيث يجب دراسة الإسناد دراسة وافية على حسب ما هو مقرر في قواعد علم المصطلح.

٥ — حبذا لو أن الشيخ البناء أشار أمام كل حديث إلى موقعه في طبعة الحلبي لأنها طبعة متداولة ومنتشرة بين طلاب العلم.

٦ — تقدم قبل قليل أن التكرار في مسند الإمام أحمد له فوائد متعددة، سواء في المتن أو في الإسناد. كثير من هذه الفوائد نفقدها عند مراجعة الفتح الرباني.

٧ — تمت طباعة الكتاب طباعة سيئة ومتعبة، وفيها أخطاء مطبعية كثيرة.

ثانياً : عمل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى على تحقيق المسند وترقيمه، وتخريج أحاديثه، والحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف. وخرج الكتاب بصورة علمية رائعة تشهد للشيخ بعلمه، وحسن اطلاعه. ولكنه رحمه الله لم يتمه حيث بلغ ما حققه : ثلث الكتاب تقريباً، حيث خطى شوطاً لا بأس به من مسند أبي هريرة رضي الله تعالى عنه. فخرج الكتاب بستة عشر جزءاً، وبلغ عدد أحاديثه : (٧٧٨٢) حديثاً. ووضع فيه — رحمه الله — فهرس علمية قيّمة لكل جزء على حده، تُسهّل البحث فيه، وتجعل الباحث يجد ضالته فيها بسهولة.

وأثبت رحمه الله في المقدمة : كتاب : «خصائص المسند» لأبي موسى المديني. وكتاب : «المصعد الأحمدي في ختم مسند الإمام أحمد» لشمس الدين الجزري. وترجمة الإمام أحمد من : «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي. وحقق هذه الكتب وعلّق عليها.

واعتمد أحمد شاكر في تحقيقه للمسند على :

- ١ — طبعة الحلبي : وهي الطبعة المتداولة حالياً، وهي ستة أجزاء. طبعت في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣١٣هـ) وبهامشها المنتخب من كنز العمال.
- ٢ — جزء صغير مطبوع في المطبعة الحيدرية في بمبي بالهند سنة (١٣٠٨هـ). وهذه الطبعة إلى مسند سعيد بن زيد رضي الله تعالى عنه، أي : نحو (١٩٠) صفحة من الجزء الأول من طبعة الحلبي السابقة الذكر.
- ٣ — نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. وصفها أحمد شاكر بأنها : «نسخة صحيحة جيدة الضبط والإتقان، نادرة الغلط» (٢٣١).
- ٤ — وفي بداية الجزء السابع حصل أحمد شاكر على مخطوطة من أبناء الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ. وقال عنها شاكر : «ليست بقديمة، ولكنها صحيحة معتمدة، وفيها تصحيحات نفيسة» (٢٣٢).
- ٥ — وفي بداية مسند أبي هريرة رضي الله عنه وجد أحمد شاكر مخطوطة فيها مسند أبي هريرة فقط . كتبت سنة : (٨٣٧هـ) (٢٣٣).

ملاحظات على التحقيق :

- ١ — يمتاز الكتاب بجودة الترتيب، والإخراج والإعداد، بذل فيه أحمد شاكر جهداً مباركاً.
- ٢ — رقم الأحاديث، وأشار إلى موقع الحديث في طبعة الحلبي.
- ٣ — يوجد في كل مجلد فهرس علمية جيدة تسهل البحث.
- ٤ — رجوعه إلى المخطوطات جيد، لكن حبذا لو وصف هذه

(٢٣١) انظر في ذلك كله: مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر (١٢/١).

(٢٣٢) انظر: مسند أحمد (٥/٧) تحقيق شاكر.

(٢٣٣) انظر: مسند أحمد (٨١/١٢) تحقيق شاكر.

المخطوطات وصفاً كافياً، مع الإشارة إلى تاريخ نسخها.
٥ — تخريجه للأحاديث مفيد وجيد، لكن فيه نقصاً أحياناً، وحكمه على الأحاديث ممتاز جداً، على تساهل في بعضها.

وبشكل عام خدم الشيخ أحمد شاكر مسند الإمام أحمد خدمة جليلة، قلماً يُعمل مثلها، نسأل الله عز وجل أن يجعله في موازين أعماله.

ثالثاً : قام الدكتور : «الحسيني عبدالمجيد هاشم» أستاذ الحديث بكلية أصول الدين — بجامعة الأزهر بمصر بتتمة عمل الشيخ أحمد شاكر، حيث بدأ الحسيني من حيث انتهى أحمد شاكر. وصدر من عمله هذا حتى الآن أربعة أجزاء من : (١٧) إلى : (٢٠). صدر الجزء السابع عشر عام (١٣٩٥هـ)، والثامن عشر عام (١٣٩٧هـ)، والتاسع عشر بدون تاريخ، والعشرون عام (١٤٠٤هـ). وشاركه في إخراج الجزء العشرين الدكتور: أحمد عمر هاشم رئيس قسم الحديث بجامعة الأزهر. لم يكتب الدكتور الحسيني مقدمة عند إخراج الكتاب، يشرح فيها عمله. إلا أنه — من حيث العموم — سار على نفس منهاج شاكر، مع وجود الفارق في التخريج والحكم على الحديث. والظاهر أن الحسيني لم يعتمد في إخراج الكتاب إلا على طبعة الحلبي التي صدرت في القاهرة عام (١٣١٣هـ).

رابعاً : عمل الأستاذ عبدالقادر أحمد عطا بالتعاون مع الدكتور محمد أحمد عاشور على تحقيق مسند الإمام أحمد من بدايته، وخرج من عملهما — فيما أعلم — ثلاثة أجزاء فقط . وبلغ عدد الأحاديث التي تم تحقيقها : (٢١٠٩) حديثاً. ولا أدري هل توقفا عن العمل — وهو الظاهر — أم أنهما لا زالا يعملان في بقية المسند !!

اعتمدا في تحقيقهما على :

١ — طبعة الحلبي.

- ٢ — مخطوطة دار الكتب المصرية، وهي نسخة كاملة.
- ٣ — جزءان مخطوطان في المكتبة الأزهرية. ولم يذكر شيئاً عنها.
- ٤ — اعتمداً أيضاً على الجزء الذي حققه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.
- ٥ — كما اعتمداً على الكتب التي تكثر النقل من مسند الإمام أحمد، ومنها :

أ — البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم. كلاهما الحافظ ابن كثير.

ب — ما أثبتته بهاء الدين حيدر بن علي الجاشي في كتابه : «المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول».

ج — منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

د — إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية.

٦ — كما اعتمداً على بعض كتب السنة الأخرى، منها :

أ — مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

ب — مسند ابن الجارود.

ج — الزهد لابن المبارك، والزهد لأحمد.

د — كتب الرجال كالميزان واللسان وغيرها.

ملاحظات على الكتاب :

تحقيقهما لا يُقارن بتحقيق أحمد شاكر. والمحققان قد اطلعا على نسخة شاكر، ولو أنهما عملاً عملاً أفضل منه لقلنا أنهما يُريدان أن يخرجوا الكتاب بالصورة الجيدة، أما حينما يريان نسخة شاكر ويخرجان عملاً أقل منه — أو حتى أفضل منه بقليل — لا شك بأن هذا من تبديد الجهود، فلو أنهما شرعا في التحقيق من حيث انتهى أحمد شاكر لكان خيراً لهما ولطلبة العلم خاصة أن مسند الإمام أحمد ديوان عظيم يحتوي على مادة علمية كبيرة، فيحتاج إلى جهد وتضافر وتكاتف. والذي يثبت

ذلك أنهما توقفا ولمَّا يصلَا إلى ما وصل إليه أحمد شاكر. هذا لا يعني أنهما لم يعملَا شيئاً طيباً، بل على العكس حيث خرجا الأحاديث تخريجاً لا بأس به، لكن ينقصه الحكم على الحديث من حيث القوة أو الضعف. كما شرحا غريب اللغة وأثبتا بعض الفوائد القيمة. كما وعدا بإخراج بعض الفهارس في نهاية الكتاب. لكن هذه الفهارس لم تظهر لعدم إتمامهما للكتاب.

خامساً : أخرج الشيخ عبدالله القرعاوي كتاباً رتب فيه المسند على أبواب الفقه، معتمداً على : «الفتح الرباني» للشيخ أحمد البنا. ولكن الشيخ القرعاوي أثبت سلاسل الإسناد ولم يحذف من المسند شيئاً . ويعلل سبب ذلك بأنه يريد أن يثبت جميع الأحاديث وبجميع طرقها متجاوزة في الباب الواحد، لكي يتسنى للباحث أن يعرف طرق الحديث والمتابعات والشواهد.

ورقم أحاديث كل باب على حده، وسمى كتابه : «المُحَصَّل» ظهر منه حتى كتابة هذه السطور ثلاثة أجزاء فقط، بدأه «بكتاب التوحيد» ثم «بكتاب الإيمان والإسلام» وختم كل جزء بفهرس للموضوعات.

سادساً : عُمِلت في الآونة الأخيرة بعض الأطروحات العلمية لتحقيق بعض أجزاء من مسند الإمام أحمد، ومنها :

- ١ — مرويَات بريدة الأسلمي — رضي الله عنه — في مسند أحمد.
- ٢ — مرويَات سمرة بن جندب — رضي الله عنه — في مسند أحمد.
- ٣ — القسم الرابع من مسند الكوفيين في مسند أحمد.
- ٤ — القسم الثاني من مسند الأنصار في مسند أحمد.
- ٥ — مرويَات زيد بن ثابت — رضي الله عنه — في مسند أحمد (٢٣٤).
- ٦ — تخريج أحاديث أبي ذر — رضي الله عنه — في مسند أحمد (٢٣٥).

(٢٣٤) انظر: الأطروحات الإسلامية لمحيي الدين عطية (١٤٠٢هـ).

(٢٣٥) إعداد: عبدالله علي الجهني في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومسنده ————— أحمد بن عبد الرحمن بن سليمان الصويان

٧ — تخريج أحاديث جابر بن عبد الله — رضي الله عنه — في مسند أحمد (٢٣٦).

سابعاً : عمل الأستاذ حمدي عبد المجيد السلفي فهرساً لأطراف أحاديث المسند سماه : «مرشد المحتار إلى ما في المسند من الأحاديث والآثار». خرج منه جزئين حتى الآن، وصل بهما إلى حرف : الميم.

ثامناً : وفي نفس الوقت أخرج الأستاذ : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول فهرساً لأطراف أحاديث المسند.

يمتاز الأخير بأنه يحوي جميع المسند في مجلد واحد بحيث يسهل تناوله والرجوع إليه.

بينما يمتاز فهرس السلفي : بذكر اسم الصحابي الراوي للحديث. كما يُحيل للأحاديث المتقاربة في اللفظ .

ومن آثار الإمام أحمد أيضاً رحمه الله تعالى .
(٢) فضائل الصحابة :

عمل الأستاذ «وصي الله بن محمد عباس» على تحقيق الكتاب لنيل شهادة الدكتوراة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وأشرف على الرسالة : السيد أحمد صقر. وطبع الكتاب ضمن مطبوعات جامعة أم القرى عام (١٤٠٣هـ) في جزئين لطيفين .

اعتمد المحقق على نسخة خطية فريدة. كُتبت قبل سنة: أربع وأربعين وخمسمائة. كما وجد المحقق جزء فضائل عليّ من الكتاب، بنسخة خطية كتبت سنة (١٠٢٧).

يبدأ الكتاب: بفضائل أبي بكر الصديق، ثم بفضائل بقية الخلفاء الراشدين، ثم بفضائل بقية العشرة المبشرين بالجنة ما عدا : سعيد بن زيد

رضي الله عنه، ثم ببقية الصحابة. وختم الكتاب بفضائل : عبدالله بن عباس رضي الله عنه .

احتوى الكتاب على (١٩٦٢) نصاً، بذل فيه المحقق جهداً طيباً. وأخرج الكتاب بصورة علمية رائعة، وذيله بفهارس علمية قيّمة. (٣) التفسير :

قال أبوالحسين أحمد بن جعفر بن المنادي : «لم يكن في الدنيا أحد أروى عن أبيه من عبدالله بن أحمد، لأنه سمع منه : «المسند» وهو ثلاثون ألفاً. و«التفسير» وهو مئة ألف وعشرون ألفاً، سمع منه ثمانين ألفاً، والباقي وجادة. وسمع الناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وحديث شعبة...» (٢٣٧).

وذكر هذا الكتاب : ابن النديم في : «الفهرست» (٢٣٨)، والخطيب البغدادي في : «تاريخه» (٢٣٩)، وابن الجوزي في : «مناقب الإمام أحمد» (٢٤٠)، وابن حجر في «التهذيب» (٢٤١)، وغيرهم.

ولكن الحافظ الذهبي يُنكر وجود هذا الكتاب إنكاراً شديداً حيث قال : «ما زلنا نسمع بهذا التفسير الكبير لأحمد على ألسنة الطلبة، وعمدتهم حكاية ابن المنادي هذه، وهو كبير قد سمع من جده وعباس الدوري، ومن عبدالله بن أحمد، لكن ما رأينا أحداً أخبرنا عن وجود هذا التفسير، ولا بعضه ولا كُرّاسة منه، ولو كان له وجود، أو شيء منه لنسخوه، ولاعتنى بذلك طلبة العلم، ولحصّلوا ذلك، ولُنقل إلينا، ولاشْتُهر، ولتنافس أعيان البغداديين في تحصيله، ولنقل منه ابن جرير فمن بعده في تفاسيرهم، ولا — والله — يقتضي أن يكون عند الإمام أحمد في التفسير

(٢٣٧) تاريخ بغداد (٣٧٥/٩ — ٣٧٦) والنبلاء (٥٢١/١٣) وتذكرة الحفاظ (٦٦٥/٢) والتهذيب

(١٤٢/٥ — ١٤٣) وطبقات الحنابلة (١٨٣/١).

(٢٣٨) الفهرست (ص ٣٢٠).

(٢٣٩) تاريخ بغداد (٣٧٥/٩).

(٢٤٠) مناقب الإمام أحمد (ص ٢٤٨).

(٢٤١) تهذيب التهذيب (١٤٣/٥).

مئة ألف وعشرون ألف حديث، فإن هذا يكون في قدر مسنده بل أكثر بالضعف.

وهذا التفسير لا وجود له، وأنا أعتقد أنه لم يكن، فبغداد لم تزل دار الخلفاء، وقبة الإسلام، ودار الحديث، ومحلة السنن. ولم يزل أحمد فيها معظمًا في سائر الأعصار، وله تلامذة كبار وأصحاب أصحاب، وهلم جرا إلى بالأمس، حين استباحها جيش المغول، وجرت بها من الدماء سيول، وقد اشتهر ببغداد تفسير ابن جرير وتزاحم على تحصيله العلماء، وسارت به الركبان، ولم نعرف مثله في معناه، ولا ألف قبله أكبر منه، وهو في عشرين مجلدة، وما يحتمل أن يكون عشرين ألف حديث، بل لعله خمسة عشر ألف إسناد، فخذ، فعده إن شئت» (٢٤٢).

(٤) الزهد :

وهو كتاب فريد في باب، جيد في مضمونه، خالٍ من قصص المتصوفة وأعمالهم المخالفة لهدي المصطفى ﷺ. لذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «.. ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك، وأمثالهما، أصح نقلًا من الحلية». وقال أيضًا : «.. وأما الزهد للإمام أحمد ونحوه فليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما في هذه — يعني : الحلية، وصفة الصفوة — فإنه لا يذكر في مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يُعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه، كما ليس ذلك في مسنده، لكن فيه ما يعرف أنه غلط، غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام، فلا يسلم كتاب من الغلط إلا القرآن» (٢٤٣).

وقال الحافظ ابن كثير : «وقد صنّف أحمد في الزهد كتاباً حافلاً

(٢٤٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٣) و(٣٢٨/١١).

(٢٤٣) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢/١٨).

عظيماً لم يُسبق إلى مثله ولم يلحقه أحد فيه» (٢٤٤).
والكتاب بدأه الإمام أحمد : بزهد النبي ﷺ، ثم بزهد الأنبياء، ثم بزهد الصحابة، ثم بزهد التابعين.

طبع الكتاب عدة طبعات بدون أي عناية علمية، إلى أن جاء الأستاذ : محمد جلال شرف وحققه تحقيقاً لا بأس به. ثم حققه ورقم نصوصه وفهرسها الأستاذ : محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

(٥) الرد على الزنادقة والجهمية :

نسبه للإمام أحمد : ابن النديم في «الفهرست» (٢٤٥)، وابن الجوزي في : «مناقب الإمام أحمد» (٢٤٦)، وبروكلمان (٢٤٧)، وفؤاد سزكين (٢٤٨).

ولكن يُشكك في نسبته للإمام أحمد :

١ — الحافظ الذهبي : وحجته : أن في سند الكتاب إلى الإمام أحمد : الخضر بن المثنى وهو مجهول (٢٤٩).

٢ — زاهد الكوثري : في تعليقه على كتاب : «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية» (٢٥٠).

٣ — وهبي بن سليمان غاوجي الألباني : في كتابه : «أبوحنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء» ضمن سلسلة أعلام المسلمين.

لكن هناك من يُصحح نسبة الكتاب للإمام أحمد بن حنبل، منهم : الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه الجليل : «اجتماع الجيوش الإسلامية»، ونسب ذكر ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية، والقاضي : أبوالحسن بن

(٢٤٤) • البداية والنهاية لابن كثير (٣٢٩/١٠).

(٢٤٥) الفهرست (ص ٣٢٠).

(٢٤٦) مناقب الإمام أحمد (ص ٢٤٨). وانظر: المنهج الأحمد (٦٧/١).

(٢٤٧) تاريخ الأدب العربي (٣/٣١١).

(٢٤٨) تاريخ التراث العربي (٣/٢٠٦).

(٢٤٩) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٢٨٦).

(٢٥٠) لابن قتيبة (ص ٥٥) مكتبة القدس. القاهرة ١٣٤٩ هـ.

القاضي أبي يعلى في كتابه : «إبطال التأويل» حيث قال : «قرأت في كتاب أبي جعفر محمد بن أحمد بن صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت على أبي صالح بن أحمد هذا الكتاب فقال : هذا الكتاب عمله أبي في مجلسه رداً على من احتج بظاهر القرآن، وترك ما فسره رسول الله ﷺ، وما يلزم اتباعه». وهذا يُثبت طريقاً آخر غير طريق : الخضر بن المشي.

كما أنَّ أبا بكر الخلال يروي الكتاب عن طريق الوجدادة من طريق : عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه الإمام أحمد، وهذا يُثبت طريقاً ثالثاً للكتاب.

وقال ابن القيم : «لم يُسمع من أحد من متقدمي أصحاب الإمام أحمد، ولا متأخريهم طعن فيه، والله أعلم» (٢٥١). وقد اقتبس شيخ الإسلام ابن تيمية من هذا الكتاب في عدّة مواضع من كتابه الجليل : «درء تعارض العقل مع النقل» (٢٥٢) وغيره.

قلت : الكتاب بداه الإمام أحمد بالردّ على الزنادقة الذين يتتبعون متشابه القرآن، ويضربون آياته بعضها مع بعض. ثم بدأ بالردّ على الجهمية المعطلة الذين يقولون بخلق القرآن، ثم ردّ عليهم حينما جحدوا نظر المؤمنين لله عزّ وجلّ يوم القيامة، ثم ردّ عليهم إنكارهم : من أن يكون الله كلم موسى عليه الصلاة والسلام، ثم ردّ عليهم إنكارهم : أن يكون الله على العرش، ثم تكلم عن المعية وتفسير قوله تعالى :

﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾ (سورة المجادلة آية ٧).

ثم عاد للردّ عليهم في قضية خلق القرآن، وختم كتابه بالردّ على

(٢٥١) انظر في ذلك كله : اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٣٠ - ١٣٢). ولوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية (١/٦٦ - ٦٧).

(٢٥٢) انظر مثلاً : (١/١٨ و ٢٢١ و ٢٤٩) و (٢/٢٩١ - ٣٠١). و (٥/١٥٧ - ١٦٧) و (٥/١٧٥ - ١٧٧) و (٦/١٣٧ - ١٤٨) و (٧/٢٥٧ - ٢٥٩).

الجهمية تأويلهم لقوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ (سورة الحديد آية ٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال :

وهو برواية : ابن الصوّاف عن عبدالله بن أحمد عن أبيه الإمام أحمد بن حنبل.

طبع الجزء الأول من الكتاب في أنقرة بتركيا سنة (١٩٦٣م)، ثم توقف العمل بالكتاب حتى سنة (١٩٨٧م) حيث طبع بقية الكتاب في جزء آخر. وكلا الجزئين بتحقيق: الدكتور طلعت قوج، وإسماعيل جراح أوغلي.

واعتمدا في التحقيق على نسخة خطية كاملة موجودة في أيا صوفيا بتركيا.

ويوجد للكتاب نسخة خطية جيدة في : المكتبة الظاهرية بدمشق (٢٥٣). وقد بدأ بتحقيقه مرة أخرى، الأستاذ وصي الله بن محمد عباس (٢٥٤)، على اعتبار أنّ الكتاب لم يطبع منه إلا جزء واحد. والآن بعد أن تم إخراج الكتاب كاملاً لا أدري هل سوف يستمر وصي الله بالتحقيق أم لا؟

(٧) الأشربة :

وهو مطبوع بتحقيق : السيد صبحي جاسم البدري سنة (١٣٩٦هـ). تم طبع بتحقيق : عبدالله حجاج سنة (١٤٠١هـ).

(٨) الأسامي والكنى :

وهو من أوائل الكتب التي ألّفت في علم الرجال، نشره وحققه: عبدالله بن يوسف الجديع، عام ١٤٠٦هـ .

(٢٥٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/٣١٢) وتاريخ التراث العربي لفؤاد سركين (١/٣/٢٠٤).
(٢٥٤) انظر: مقدمة كتاب فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس (١/٢٥٠).

(٩) الورع :

طبع لأول مرة في القاهرة سنة (١٣٤٠هـ) بدون عناية. ثم في عام ١٤٠٣هـ حققته الدكتورة : زينب إبراهيم القاروط ، اعتماداً على النسخة المطبوعة عام ١٣٤٠هـ . ثم طبعه اعتماداً على هذه النسخة المطبوعة أيضاً : محمد السعيد بن بسيوني زغلول عام ١٤٠٦هـ .

(١٠) رسالة الصلاة :

طبع لأول مرة في القاهرة سنة (١٣٢٢هـ)، وفي نسبتها للإمام أحمد نظر (٢٥٥).

(١١) الإيمان :

قال أبو حاتم : «أول ما لقيتُ أحمد سنة ثلاث عشرة ومئتين، فإذا قد أخرج معه إلى الصلاة : «كتاب الأشربة» و«كتاب الإيمان» فصلّى، ولم يسأله أحد. فردّه إلى بيته. وأتيته يوماً آخر، فإذا قد أخرج الكتابين. فظننت أنّه يحتسب في إخراج ذلك، لأنّ كتاب الإيمان أصل الدين، وكتاب الأشربة صرّف الناس عن الشر، فإنّ كل الشر من السُّكر» (٢٥٦). وكتاب الإيمان توجد منه نسخة خطية في : المتحف البريطاني (٢٥٧).

(١٢) كتاب أهل الردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض ونحو ذلك :

توجد منه نسخة خطية في : مكة المكرمة (٢٥٨). ونسخة أخرى ضمن : «كتاب الجامع» للخلال في : دار الكتب المصرية (٢٥٩).

- (٢٥٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨٧/١١) و(٣٣٠/١١).
(٢٥٦) مناقب الإمام أحمد (ص ٢٤٩) وسير أعلام النبلاء (٣٠١/١١).
(٢٥٧) تاريخ التراث العربي (٢٢٦/٣/١).
(٢٥٨) تاريخ التراث العربي (٢٢٥/٣/١).
(٢٥٩) انظر تعليق: محمد رشاد سالم على كتاب: «درء تعارض العقل مع النقل» (٣٩٠/٨).

(١٣) كتاب الوقوف والوصايا :

توجد منه نسخة خطية في : مكة المكرمة (٢٦٠). ونسخة أخرى ضمن : «كتاب الجامع» للخلال في : دار الكتب المصرية (٢٦١).

(١٤) أحكام النساء :

توجد منه نسخة مخطوطة في : مكة المكرمة (٢٦٢).

(١٥) الترجل :

توجد منه نسخة مخطوطة في : مكة المكرمة (٢٦٣). ومما ذكره ابن النديم في الفهرست أيضاً (٢٦٤).

(١٦) الناسخ والمنسوخ (٢٦٥).

(١٧) الفرائض .

(١٨) المناسك (٢٦٦).

(١٩) طاعة الرسول .

ومما ذكره ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (٢٦٧).

-
- | | |
|-------|---|
| (٢٦٠) | تاريخ التراث العربي (٢٢٥/٣/١). |
| (٢٦١) | تاريخ التراث العربي (٢٢٥/٣/١). |
| (٢٦٢) | تاريخ التراث العربي (٢٢٥/٣/١). |
| (٢٦٣) | تاريخ التراث العربي (٢٢٥/٣/١). |
| (٢٦٤) | الفهرست (ص ٣٢٠). |
| (٢٦٥) | وذكره أيضاً: ابن الجوزي في: مناقب الإمام (ص ٢٤٨). |
| (٢٦٦) | وذكره أيضاً: ابن الجوزي في: مناقب الإمام (ص ٢٤٨). |
| (٢٦٧) | مناقب الإمام أحمد (ص ٢٤٨). |

(٢٠) التاريخ ..

(٢١) حديث شعبة .

(٢٢) المقدمة والمؤخر في القرآن.

(٢٣) جوابات القرآن.

(٢٤) نفي التشبيه .

(٢٥) الإمامة.

هذا بالإضافة إلى كتب المسائل والتي تضم إجابات الإمام أحمد بن حنبل على أسئلة تلاميذه في العلوم المختلفة. ذكر الحافظ الذهبي ما يقارب : (٤٧) جامعاً لها. كما ذكر الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه : «موارد ابن القيم في كتبه» : (٧٠) جامعاً لها (٢٦٨).

ومن أبرز هذه المسائل :

١ — مسائل الإمام أحمد: لعبد الله بن أحمد بن حنبل.

٢ — مسائل الإمام أحمد: لأبي داود السجستاني.

٣ — مسائل الإمام أحمد: لابن هانيء.

٤ — مسائل الإمام أحمد: للأثرم.

٥ — مسائل الإمام أحمد: للميموني.

٦ — مسائل الإمام أحمد: للبغوي.

وغيرها .

ثم جمع أبوبكر الخلال سائر ما عند تلاميذه من أقواله وفتاويه. قال

(٢٦٨) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٣٣٠ - ٣٣١). وانظر: موارد ابن القيم في كتبه (ص ٩٣ - ١٠٩).

الذهبي : «وجمع أبوبكر الخلال سائر ما عند هؤلاء من أقوال أحمد، وفتاويه، وكلامه في العلل، والرجال والسنة والفروع، حتى حصل عنده من ذلك ما لا يوصف كثرة. ورحل إلى النواحي في تحصيله، وكتب عن نحو من مئة نفس من أصحاب الإمام. ثم كتب كثيراً من ذلك عن أصحاب أصحابه، وبعضه عن رجل، عن آخر عن الإمام أحمد. ثم أخذ في ترتيب ذلك، وتهذيبه، وتبويبه، وعمل كتاب «العلم» وكتاب «العلل» وكتاب «السنة» كل واحد من الثلاثة في ثلاث مجلدات.

ويروي في غصون ذلك من الأحاديث العالية عنده، عن أقران أحمد من أصحاب ابن عيينة ووكيع وبقية مما يشهد له بالإمامة والتقدم، وألف كتاب «الجامع» في بضعة عشر مجلدة، أو أكثر...» (٢٦٩).

أحاديث الإمام أحمد في كتب السنة :

أولاً : في صحيح الإمام البخاري :

قال الحافظ الذهبي : «حدّث عنه البخاري حديثاً، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثاً آخر في المغازي» (٢٧٠).

وقال الحافظ ابن حجر : «وليس للمصنّف — أي : البخاري — في هذا الكتاب رواية عن أحمد إلا في هذا الموضع، وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطة» (٢٧١).

وبهذا يتبيّن — من رأي الحافظين — أن للإمام أحمد حديثين فقط في : صحيح البخاري. ولكن ذكر ابن القيسراني — من قبلهما — حديثاً ثالثاً في كتاب الصدقات، حيث قال : «روى البخاري عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه حديثاً واحداً في آخر المغازي في مسند بريدة قوله :

(٢٦٩) سير أعلام النبلاء (٣٣١/١١).

(٢٧٠) سير أعلام النبلاء (١٨١/١١).

(٢٧١) فتح الباري (١٢٤/٩).

أنه غزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة. وقال في كتاب الصدقات: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا أبي ثنا ثمامة الحديث، ثم قال عقبه: وزادني أحمد بن حنبل (٢٧٢) عن محمد بن عبد الله الأنصاري.

وقال في: كتاب النكاح: قال لنا أحمد بن حنبل رحمه الله. لم يقل حدثنا ولا أخبرنا وهو حديث الثوري عن حبيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حُرِّمَ من النَّسَب سبع.. الحديث (٢٧٣).

هكذا قال ابن القيسراني: «كتاب الصدقات». قلت: ولعل الصواب: «كتاب اللباس» وسوف يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وإليك الآن أحاديث أحمد في صحيح البخاري:

١ — قال البخاري: وقال لنا أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثني: حبيب، عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس: «حُرِّمَ من النسب سبع ومن الصَّهر سبع. ثم قرأ:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية (النساء: ٢٣) (٢٧٤).

فكما ترى قال البخاري: «قال لنا أحمد بن حنبل» ولم يقل: «حدثنا أو أخبرنا». قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري: «كل ما قال البخاري: قال لي فلان، فهو «عَرَضُ، ومناولة» (٢٧٥).

ولكن ابن حجر يقول: «هذا فيما قيل أخذه المصنّف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه: إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات، وربما استعملها فيما فيه تصور ما عن شرطه، والذي هنا من الشق الثاني» (٢٧٦).

(٢٧٢) الذي في صحيح البخاري: «وزادني أحمد» هكذا غير منسوب. وسوف يأتي بيانه.

(٢٧٣) الجمع بين رجال الصحيحين (٥/١).

(٢٧٤) أخرجه: البخاري: كتاب النكاح، باب ما يحل من النساء وما يحرم (١٥٣/٩) رقم (٥١٠٥). ولم

أجد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد.

(٢٧٥) علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٦٣).

(٢٧٦) فتح الباري (١٥٤/٩).

٢ — وقال البخاري: حَدَّثَنِي ابْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سِتُّ عَشْرَةَ غَزْوَةً» (٢٧٧).

٣ — وقال البخاري: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ، وَكَانَ نَقَشَ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: مُحَمَّدٌ: سَطْرٌ، وَرَسُولٌ: سَطْرٌ، وَاللَّهُ: سَطْرٌ».

قال أبو عبد الله: وزادني أحمد: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثَمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جُلَسَ عَلَى بَرْ أَرِيَسَ، قَالَ: فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ يَعْثُ بِهِ، فَسَقَطَ. قَالَ: فَاخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ فَتَنَزَّحُ الْبَرْ، فَلَمْ نَجِدْهُ» (٢٧٨).

فكما ترى قال البخاري: «وزادني أحمد» هكذا غير منسوب، وقد تقدم جزم ابن القيسراني بأنه: أحمد بن حنبل. قال الحافظ ابن حجر: «وأحمد المذكور جزم المزي في الأطراف أنه: أحمد بن حنبل. لكن لم أر هذا الحديث في: مسند أحمد من هذا الوجه أصلاً» (٢٧٩).

قلت: ولهذا قال الذهبي، ومن بعده ابن حجر: أنه لا يوجد في صحيح البخاري عن أحمد إلا: حديثين، كما تقدم قبل قليل. فلعله على اعتبار

(٢٧٧) أخرجه: أحمد (٣٤٩/٥) والبخاري: كتاب المغازي، باب كم غزا النبي ﷺ؟ (١٥٣/٨) رقم (٤٤٧٣). كما رواه مسلم من طريق أحمد أيضاً، ولكن من غير واسطة: كتاب الجهاد والسير، باب عدد غزوات النبي ﷺ (١٤٤٨/٣) رقم (١٨١٤). قال ابن حجر عن هذا الحديث: «وهو أحد الأحاديث الأربعة التي أخرجه مسلم عن شيوخ أخرج البخاري تلك الأحاديث بعينها عن أولئك الشيوخ بواسطة. ووقع من هذا النمط للبخاري أكثر من مائتي حديث، وقد جردتها في جزء مفرد». فتح الباري (١٥٣/٨).

(٢٧٨) أخرجه: البخاري: كتاب اللباس، باب هل يُجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر؟ (٣٢٨/١٠) رقم (٥٨٧٨ — ٥٨٧٩). ولم أجد هذا الحديث في مسند الإمام أحمد.

(٢٧٩) فتح الباري (٣٢٩/١٠). وأما جزم المزي الذي ذكره ابن حجر، فلم أجده في الأطراف (١٥٨/١) عندما أورد المزي هذا الحديث.

أَنَّ أحمد هذا هو غير أحمد بن حنبل. والله أعلم.

ثانياً : في صحيح مسلم :

روى الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه (٢٠) حديثاً فقط عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

ومن الأمثلة على حديث الإمام أحمد في صحيح مسلم :

١ — قال مسلم: حَدَّثَنَا أحمد بن حنبل ومحمد بن رافع قال: حَدَّثَنَا عبد الرزاق، أخبرنا: معمر، عن هَمَّام بن مُنبه قال: هذا ما حَدَّثَنَا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها، وقال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أُتَيْمُوها، وَأَقَمْتُمْ فِيها، فَسَهَمْتُمْ فِيها. وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لله وَلِرَسُولِهِ. ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» (٢٨٠).

٢ — وقال مسلم : وَحَدَّثَنِي أحمد بن حنبل، حَدَّثَنَا محمد بن جعفر، حَدَّثَنَا شعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إِذَا أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» (٢٨١).

ثالثاً : في سنن أبي داود :

أكثر الإمام أبو داود عن الإمام أحمد بن حنبل حيث لازمه فترة طويلة، وبلغ عدد أحاديث الإمام أحمد في سنن أبي داود (٢٢٠) حديثاً. ولهذا

(٢٨٠) أخرجه : أحمد (٣١٧/٢) ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب حكم القبي (١٣٧٦/٣) رقم (١٧٥٦). وأبو داود: كتاب الخراج والإمارة، باب في إيقاف أرض السواد وأرض العنوة (١٦٦/٣) من طريق أحمد أيضاً.

(٢٨١) أخرجه: أحمد (٤٥٥/٢) ومن طرق أخرى (٣٣١/٢ و ٥١٧ و ٥٣١) ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب كراهية الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن (٤٩٣/١) رقم (٧١٠). كما أخرجه: ابن ماجه (١١٥١) وأبو داود (١٢٦٦) من طريق أحمد وغيره. والترمذي (٤٢١) والنسائي (١١٦/٢).

أما مواضع حديث أحمد في صحيح مسلم فهي: (١٥٢/١ و ١٩٧ و ٣٦٩ و ٤٠٩ و ٤٩٣) و (٩٣٣/٢ و ٩٤٤) و (١١٨٦/٣ و ١٣٠٣ و ١٣٧٦ و ١٤٤٨ و ١٥٣٤ مرتين و ١٦٥٦) و (١٨٦/٣ و ١٦٨٨ و ١٦٤٩) و (١٨٠٤/٤ و ١٨٨٢ و ١٩٠٣).

يُعتبر أبو داود أكثر من روى عن الإمام أحمد بن حنبل من أصحاب الكتب الستة.

وإليك أمثلة على حديث الإمام أحمد في سنن أبي داود (٢٨٢):

١ — قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ثَنَا هَشِيمٌ، أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ قَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلاً، لَكِي تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ، وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيَّةُ» (٢٨٣).

٢ — قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، ثَنَا عَبْدِ الرَّزَّاقِ، ثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ» (٢٨٢).

تنبيه: قال الحافظ الذهبي: «روى أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، عن رجل عنه» (٢٨٤).

قلت: جميع الأحاديث التي رواها أبو داود عن أحمد رواها بدون واسطة. والله تعالى أعلم.



وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

(٢٨٢) الأحاديث التي ذكرت قبل قليل كأمثلة لحديث أحمد في صحيح مسلم تصلح أن تكون أيضاً أمثلة لحديث أحمد في سنن أبي داود لأنه رواها من طريقه أيضاً.

(٢٨٣) أخرجه: أحمد (٣٠٣/٣) وهو في سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب في الطروق (٩٠/٣) رقم (٢٧٧٨). وأخرجه أيضاً: البخاري رقم (٥٠٧٩) ومسلم (١٠٨٨/٢) و(١٥٢٧/٣).

(٢٨٤) أخرجه: عبد الرزاق رقم (١٩٧٧٨) وأحمد (٣١٨/٢) والبخاري رقم (٥٧٤٠) و(٥٩٤٤) ومسلم (١٧١٩/٤). وهو في سنن أبي داود: كتاب الطب، باب ما جاء في العين (٩/٤) رقم (٣٨٧٩).

« فهرس المصادر والمراجع »

- ١ — إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن القيم. ت. محمد محيي الدين عبدالحميد.
- ٢ — الاغتياط بمعرفة من رمي بالاختلاط: لسبط ابن العجمي. الدار العلمية — الهند ١٤٠٦ هـ.
- ٣ — الأنساب: للسمعاني. دائرة المعارف العثمانية — حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.
- ٤ — البداية والنهاية: لابن كثير. مكتبة المعارف — بيروت. الطبعة الرابعة ١٩٨٢ م.
- ٥ — التاريخ: ليحيى بن معين. ت. أحمد نور سيف. مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز. الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
- ٦ — تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان. دار المعارف بمصر. ترجمة عبدالعليم النجار.
- ٧ — تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة — مصر. الطبعة الأولى ١٣٤٩ هـ.
- ٨ — تاريخ التراث العربي: لفؤاد سركين. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٩ — تاريخ دمشق: لابن عساكر. نشر مجمع اللغة العربية — دمشق.
- ١٠ — تحفة الأشراف: للمزني. الدار العلمية بالهند. الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ.
- ١١ — تدريب الراوي: للسيوطي. طبعة المكتبة العلمية — المدينة المنورة ١٣٧٩ هـ.
- ١٢ — تذكرة الحفاظ: للذهبي. حيدر آباد الدكن. الطبعة الثالثة ١٣٧٥ هـ.
- ١٣ — ترتيب أسماء الصحابة: لابن عساكر. مخطوط في جامعة الإمام محمد بن سعود برقم (٤٩١٩).
- ١٤ — ترجمة الإمام من «تاريخ الإسلام»: للذهبي. دار الوعي بحلب. بدون تاريخ.
- ١٥ — توضيح الأفكار: للصنعاني. مطبعة السعادة — مصر. ١٣٦٦ هـ.
- ١٦ — تعجيل المنفعة: لابن حجر. دار المحاسن للطباعة — القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ.
- ١٧ — التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لابن نقطة — حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.
- ١٨ — التقييد والإيضاح: للعراقي. دار الحديث — بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ١٩ — تهذيب التهذيب: لابن حجر. حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ.
- ٢٠ — الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم. حيدر آباد الدكن. الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ.
- ٢١ — حلية الأولياء: لأبي نعيم. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٢٢ — خصائص المسند: لأبي موسى المديني. ت. أحمد شاكر في مقدمة المسند.
- ٢٣ — الرد على الزنادقة والجهمية: لأحمد بن حنبل. ت. عبدالرحمن عميرة.
- ٢٤ — الرسالة المستطرفة: للكتاني.
- ٢٥ — الزهد: للإمام أحمد بن حنبل. ت. محمد السعيد زغلول. دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- ٢٦ — سير أعلام النبلاء: للذهبي — مؤسسة الرسالة — بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.
- ٢٧ — شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدس. الطبعة الأولى ١٣٥٠ هـ.
- ٢٨ — شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي. ت. السامرائي. عالم الكتب. الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ٢٩ — طبقات الحنابلة: مطبعة السنة المحمدية ١٣٧١ هـ. تحقيق محمد حامد الفقي.
- ٣٠ — طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي. مطبعة عيسى البابي الحلبي — مصر — ١٣٨٢ هـ.
- ٣١ — العبر في خبر من غير: للذهبي. ت. صلاح الدين المنجد. دائرة المطبوعات والنشر بالكويت.
- ٣٢ — العلل: لعلي بن المديني. ت. محمد الأعظمي. المكتب الإسلامي — الطبعة الثانية ١٩٨٠ م.

- ٣٣ — العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل. ت. طلعت قوج. تركيا ١٩٦٣ م.
- ٣٤ — علوم الحديث: لابن الصلاح. ت. نورالدين عتر — حلب ١٣٨٦ هـ.
- ٣٥ — الفتاوى: لشيخ الإسلام ابن تيمية. مجموع ابن قاسم. نشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- ٣٦ — فتح الباري: المكتبة السلفية — المدينة المنورة. تقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٣٧ — الفتح الرباني: أحمد البنا — دار الشهاب — القاهرة.
- ٣٨ — فتح المغيث: للسخاوي. مصورة دار الكتب العلمية — بيروت.
- ٣٩ — الفروسية: لابن القيم. مطبعة الأنوار — مصر — ١٣٦٠ هـ.
- ٤٠ — فضائل الصحابة: لأحمد بن حنبل. ت. وصي الله بن محمد عباس. جامعة أم القرى ١٤٠٣ هـ.
- ٤١ — الفهرست: لابن النديم. دار المعرفة — بيروت — ١٣٩٨ هـ.
- ٤٢ — فهرست ما رواه عن شيوخه: للإشيلي. دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ.
- ٤٣ — قاعدة جلية في التوسل والوسيلة: لابن تيمية. إدارة ترجمان السنة. لاهور ١٣٩٧ هـ.
- ٤٤ — القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: لابن حجر — حيدر آباد الدكن ١٣١٩ هـ.
- ٤٥ — كشف الظنون: لحاجي خليفة — دار الفكر — بيروت ١٤٠٢ هـ.
- ٤٦ — الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: لابن كيال. ت — حمدي السلفي — ١٤٠١ هـ.
- ٤٧ — لسان الميزان: لابن حجر. دائرة المعارف العثمانية — حيدر آباد الدكن ١٣٢٩ هـ.
- ٤٨ — المحصّل: للقرعاوي. دار العليان للنشر — بريدة. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٤٩ — المسند: لأحمد بن حنبل. الطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٣ هـ. مصدرة المكتب الإسلامي.
- ٥٠ — المسند: لأحمد بن حنبل. ت. أحمد شاكر.
- ٥١ — المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد: للجوزي. ت. أحمد شاكر في مقدمة المسند.
- ٥٢ — المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي. دائرة المعارف العثمانية — حيدر آباد. الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ.
- ٥٣ — منهاج السنة النبوية: لابن تيمية مطبعة بولاق — مصر — ١٣٢١ هـ.
- ٥٤ — المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: للعليمي. مطبعة المدني — القاهرة ١٣٨٣ هـ.
- ٥٥ — مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزي. طبعة الخانجي — القاهرة ١٣٤٩ هـ.
- ٥٦ — الموضوعات: لابن الجوزي. المكتبة السلفية — المدينة المنورة ١٣٨٦ هـ.
- ٥٧ — ميزان الاعتدال: للذهبي. ت. علي البجاوي. الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.
- ٥٨ — النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي. نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.
- ٥٩ — وفيات الأعيان: لابن خلكان. ت. إحسان عباس. دار الثقافة بيروت. ١٣٨٨ هـ.